الأمم المتحدة

A/74/PV.32

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الرابعة والسبعون

الجلسة العامة **٣٢**

الأربعاء، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد محمد باندي . . . . . (نيجيريا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى رئاسة الجلسة نائب الرئيس، السيد الحسن (عمان).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

الاجتماع الرفيع المستوى بمناسبة الذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل

البند ٦٦ من جدول الأعمال (*تابع*)

تعزيز حقوق الطفل وحمايتها

الرئيس بالنيابة: تواصل الجمعية العامة اجتماعها الرفيع المستوى بمناسبة الذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل.

وقبل أن نبدأ بقائمة المتكلمين، أود أن أشير إلى بعض المسائل التنظيمية الهامة فيما يتعلق بسير الجلسات العامة.

وكما أشار رئيس الجمعية العامة هو مبين في رسالته المؤرخة ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أود أن أذكِّر جميع المتكلمين الموقرين بأن البيانات ينبغي أن تقتصر على ثلاث دقائق عند التكلم بصفتهم الوطنية وخمس دقائق عند التكلم باسم مجموعة من الدول.

وكما تذكر الوفود، فقد دعت الجمعية العامة، في قرارها ٣١٣/٧٢، المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، كل متكلم إلى التقيد الصارم بالحدود الزمنية في الجمعية العامة، لا سيما خلال الاجتماعات الرفيعة المستوى. ولمساعدة المتكلمين على إدارة وقتهم، تم تركيب نظام ضوئي على منصة المتكلم. وعليه، يرجى من المشاركين الذين لديهم ببيانات أطول قراءة نسخة موجزة منها وتقديم النصوص الكاملة لبياناتهم إلى الأمانة العامة لنشرها على بوابة الخدمات الموفرة للورق PaperSmart.

ووفقا للقرار ٣١٣/٧٢ أيضا، يوصى بالتقيد بمبدأ ”البروتوكول محل احترام من الجميع“، لذي يشجع المشاركون بمقتضاه على تجنب إيراد العبارات البروتوكولية النمطية أثناء الإدلاء ببياناتهم.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

وفي ضوء هذا الإطار الزمني المتاح، أود أن أناشد المتكلمين أن يدلوا ببياناتهم بوتيرة معقولة حتى يتسنى توفير ترجمة شفوية سليمة إلى اللغات الرسمية للأمم المتحدة.

كما أناشد جميع المتكلمين الموقرين أن يتعاونوا في التقيد بالحدود الزمنية للبيانات، حتى يتسنى الاستماع إلى جميع المدرجين في القائمة دون تأخير.

السيد داسون (آيسلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي، وهي الدانمرك، فنلندا، النرويج، السويد وبلدي آيسلندا.

نحتفل اليوم بالذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقية حقوق الطفل، وهي وعد غير مسبوق من الأمم لأطفال العالم. أحرز تقدم كبير منذ اعتماد الاتفاقية في عام ١٩٨٩. فقد حفزت على إحداث التغيير وتحقيق التقدم من أجل الأطفال في جميع أنحاء العالم. واتخذت خطوات هامة لزيادة المساواة واحترام حقوق الطفل. وازداد عدد الأطفال الذين يسجلون في المدارس ويحصلون على التعليم، الذي يوفر أفضل ضمانة ضد الاستبعاد وانعدام الآفاق. وبالإضافة إلى ذلك، وكما يتضح من الإضرابات المدرسية الأخيرة من أجل المناخ، فإن الأطفال في جميع أنحاء العالم يأخذون زمام المبادرة ويعبرون عن آرائهم في المسائل التي تؤثر على حياتهم ومستقبلهم.

وسنواصل كفالة تنفيذ مبادئ الاتفاقية وتعزيز حقوق الإنسان للأطفال وحمايتها، لأن تلك الحقوق أساسية للتنمية المستدامة وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتشدد بلدان الشمال الأوروبي على الدور الحاسم لليونيسيف والأمم المتحدة في تعزيز اتفاقية حقوق الطفل. ولكن لا يزال هناك عمل يتعين القيام به، كما سمعنا هذا الصباح (انظر A/74/PV.31). ويجب علينا جميعا أن نواصل الالتزام بضمان ألا نترك أي طفل خلف الركب. ويجب إيلاء اهتمام خاص للأطفال الذين يعيشون في أشد الحالات ضعفا.

واتفاقية حقوق الطفل هي صك حقوق الإنسان الذي تم التصديق عليه على أوسع نطاق في العالم. والواقع أن أحد أفراد أسرة بلدان الشمال الأوروبي، وهو السويد، كان من أوائل البلدان التي صدقت عليها. وتفخر بلدان الشمال الأوروبي بإدراج المبادئ العامة والحقوق والالتزامات بموجب الاتفاقية في تشريعاتنا. وينبغي أن تحقيق مبادئ الاتفاقية لجميع الأطفال في مختلف الحالات وبمختلف احتياجاتهم. ويجب أن ينصب تركيزنا دوما على مصالح الأطفال الفضلى عندما نقرر في المسائل التي تهمهم. وهدف بلدان الشمال الأوروبي هو أن ينعم جميع الأطفال، بكل ما يتسمون به من تنوع، بطفولة آمنة ومأمونة.

واتفاقية حقوق الطفل هي أول صك دولي لحقوق الإنسان يعالج مسألة حماية الأطفال من العنف. وتشدد بلدان الشمال الأوروبي على الأهمية الحاسمة لتوفير الخدمات والاستجابات المناسبة عندما يُعتقد أن الأطفال من ضحايا العنف الجنسي أو غيره من أشكال العنف الخطير. وقد نُفذ نموذج بارناهوس، أو ”دار الأطفال“، حيث يمكن للأطفال الحصول على جميع الخدمات التي يحتاجون إليها في مكان واحد، في جميع أنحاء بلدان الشمال الأوروبي.

واحتفالا بالذكرى السنوية الثلاثين للاتفاقية، قرر مجلس وزراء بلدان الشمال الأوروبي تعزيز تركيزه على حقوق الطفل. وهدفنا هو جعل منطقة الشمال الأوروبي أفضل مكان لنمو الأطفال. وللأطفال الحق في أن يُستمع إليهم، وفي وقت سابق اليوم، استمتعنا جميعا بدور المستمعين الرئيسيين بدلا من المتكلمين الرئيسيين. ويتعين الاستماع إلى الأطفال وإشراكهم في القرارات التي تؤثر عليهم.

سيتجمع الأطفال من بلدان الشمال الأوروبي في كوبنهاغن في كانون الثاني/يناير لمناقشة حقوق الأطفال، مع التركيز على مشاركتهم وإشراكهم. وسيجمع منتدى الأطفال في بلدان الشمال الأوروبي بين الأطفال والجهات الفاعلة الحكومية ذات

الصلة من جميع أنحاء المنطقة، وسيواصل تطوير التعاون بين بلدان الشمال في مجال حقوق الطفل.

ولكن لا يسعنا أن نتقاعس. وعلينا أن نعزز جهودنا لضمان سلامة جميع الأطفال وصحتهم وتمكنهم من تحقيق أحلامهم.

وأود الآن أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية. عندما توليت منصبي كوزير في بلدي، كان من الواضح أن التركيز الرئيسي هو رفاه الأطفال وحقوقهم. أعرف أننا كنا ننجز أشياءً كثيرة بشكل جيد في آيسلندا، إلا أنه يمكننا أن نفعل أفضل من ذلك عندما يتعلق الأمر بالأطفال. ونحن، إذ وضعنا اتفاقية حقوق الطفل، إنما أنشأنا إطاراً مهما جدا ومعترفا به دوليا من أجل إعمال حقوق الطفل، ونحن ملتزمون بحماية تلك الحقوق. ومن الرائع حقا أن نرى هنا اليوم وحدةً بشان أهمية الاتفاقية لدى السياسيين والمسؤولين الحكوميين في جميع أنحاء العالم. ولكن لا يجب أن تكون الاتفاقية مجرد شيء نناقشه رسميا مع القادة الوطنيين، بل أداة حقيقية – بوصلة لجميع المجتمعات.

ولكي نكفل أن يكون المجتمع ملائما للأطفال حقا، ينبغي أن يتمتع الأطفال في حياتهم اليومية بالحقوق التي تنص عليها الاتفاقية. وينطبق ذلك على المنازل والمدارس وفي أي مكان من العالم حيث يقضي الأطفال وقتهم. ولذلك، وبمناسبة الذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد الاتفاقية، قررت الحكومة الآيسلندية، وفي نفس وقت إجراء الاستعراض الشامل للخدمات المقدمة للأطفال وأسرهم في آيسلندا، أن تقيم تعاونا واسع النطاق مع اليونيسيف في آيسلندا يستهدف تنفيذ الاتفاقية والأنشطة التي تضطلع بها السلطات المحلية. وفي الوقت نفسه، سنستخدم القياسات والأهداف المنهجية مع ما يسمى بلوحة المتابعة بخصوص نوعية حياة الأطفال، التي وضعناها بالتعاون مع اليونيسيف في آيسلندا وإحدى البلديات في البلد. وبذلك ستكون البلديات قادرة على إجراء التحليل المنتظم للإحصاءات المتعلقة برفاه الأطفال والاستفادة من السياسات والميزنة وصنع القرار بغية كفالة قدرٍ أكبر من المساواة بين الجنسين، وكفالة أن تستند جميع القراراتٍ أو التدابير المتعلقة بالأطفال التي تتخذها السلطات إلى ما يصب في مصالحهم الفضلى، وفقا للمادة ٣ من الاتفاقية.

ويحدونا الأمل في أن تقرّب هذه الأعمالُ حقوقَّ الاتفاقية من الأطفال أنفسهم، وأن تغدو آيسلندا، في المستقبل القريب جدا، أحد أفضل البلدان في العالم بالنسبة للأطفال .

السيدة نغويني (الكاميرون) (*تكلمت بالفرنسية*): يسرّ الكاميرون أن تشارك المجتمع الدولي اليوم في الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد الجمعية العامة لاتفاقية حقوق الطفل بهدف الاعتراف بالحقوق المحددة للأطفال وحمايتها، الذي جرى في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩.

على مدى الـ ٣٠ عاما التي انقضت على اعتماد الاتفاقية، لا يزال تعزيز حقوق الطفل وحمايتها يأتيان في صميم أولويات الحكومة الكاميرونية. وفي إطار التوجيه الرفيع المستوى من رئيس دولتنا، فخامة السيد بول بيا، تتبع حكومة بلدنا سياسة تعزز المصالح الفضلى للأطفال وتعترف بالأطفال كأصحاب حقوق.

وعلى الصعيد المؤسسي، صدقت الكاميرون، من بين أمور أخرى، على اتفاقية حقوق الطفل في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، وسنت قانوناً يجرّم الكثير من الأعمال الضارة بالأطفال والأسر، مثل تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، وكي الثدي ورفض دفع إعالة الطفل. ويُدخل القانون أيضا ابتكارات في مجال عدالة الأطفال، إذ ينص على أشكال بديلة للعقوبة بالاحتجاز.

وفي مجال الصحة، أنشأت الكاميرون مستشفيات جديدة، ووسعت نطاق تغطية التحصين،وأعلنت أسبوع الرضاعة الطبيعية لإذكاء الوعي وتعزيز تلك الممارسة. وتم وضع خطة العمل الوطنية لمكافحة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، في حين أن

معالجة ناسور الولادة، وهو أمر شائع جدا لدى الفتيات اللاتي يتزوجن في سن مبكرة، مجانية ويقوم بها أطباء متخصصون. وعلاوة على ذلك، يجري تنفيذ حملات التوعية ضد ممارسة الزواج القسري.

وفي مجال التعليم، وسعَّت الكاميرون من نطاق المجمعات المدرسية وعيّنت الآلاف من المعلمين الجدد. كما نشجع المدارس الشاملة، وفتح المدارس الابتدائية المتخصصة للأطفال ذوي الإعاقة لتعليم لغة بريل ولغة الإشارات. ومن أجل منع التسرب من المدرسة، فإن التعليم الابتدائي ليس مجانيا فحسب، بل إلزاميا أيضا.

وفي المجال الاجتماعي، تم تنفيذ العديد من البرامج لمنع أن ينتهي الأمر بالأطفال في الشوارع. وحدد ما يقرب من ٢ ٠٠٠ طفل كأطفال شوارع. ويقوم فريق متعدد القطاعات برعايتهم مع تلبية احتياجاتهم المحددة. وتستضيف هؤلاء الأطفال مؤسساتٌ ومراكز لتحقيق استقرار حالتهم وإعادة بناء شخصياتهم. ويُوفر لهم التدريب لمساعدتهم على الاندماج في المجتمع. وتمكن بعض هؤلاء الأطفال من إكمال تعليمهم الثانوي وشرعوا في التعليم العالي. وتتخذ الحكومة أيضا تدابير مؤازِرة للأطفال ذوي الإعاقة.

وتقع الكاميرون ضحية للهجمات التي تشنها جماعة بوكو حرام التي تستغل الأطفال. وأطلقنا أيضا برنامجا لاستئصال نزعة التطرف لمساعدتهم على الاندماج في المجتمع.

وبغية تمكين الأطفال من التعبير عن شواغلهم، أنشأت الكاميرون برلمان أطفال حيث بوسع جميع الأطفال الإعراب عن شواغلهم، كما استمع الأعضاء مباشرة لفتاة من الكاميرون صباح اليوم.

وعلى الرغم من البيئة الاقتصادية الصعبة للغاية والعثرات الأمنية، تم إحراز تقدم مطرد في حالة حقوق الطفل في الكاميرون. وتواصل السلطات العامة هذه الجهود بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني وشركاء الكاميرون الإنمائيين.

ولا يمكنني أن أختتم ملاحظاتي دون الإشارة إلى المشكلة المزعجة وهي تسجيل المواليد. بما أن أكثر من ثلث الأطفال لا يسجلون عند الولادة، التزمت حكومة الكاميرون، بدعم من العديد من الشركاء في التنمية، بزيادة نسبة الولادات المسجلة إلى ٨٠ في المائة. وفي الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٨، ارتفعت نسبة تسجيل المواليد في المناطق الأكثر تأثرا من ٢٢ في المائة إلى ٦٧ في المائة.

السيدة كوهو نليند (غابون) (*تكلمت بالفرنسية*): قبل ثلاثين عاما، تحرك زعماء العالم لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل. وبعد مرور ثلاثة عشر عاما، أي في عام ٢٠٠٢، أكَّد المجتمع الدولي مجددا طموحه في بناء العالم الذي يستحقه الأطفال. ومن خلال تلك التعبئة التدريجية والمنصفة، فإننا ندرك أن لجميع الأطفال في كافة أنحاء العالم حقوقا متأصلة في الكرامة وتحقيق الذات. وبإمكاننا، بعد مرور ثلاثة عقود، أن نقيّم الوضع ونفعل المزيد لصالحهم. ويجب علينا هنا أن نجدد التزامنا بالتنفيذ الكامل للاتفاقية وبتعزيز حقوق الأطفال وتوعيتهم بأنهم كبار الغد.

لقد أوفت غابون بالتزاماتها بشكل كامل بمصادقتها على اتفاقية حقوق الطفل في ٩ شباط/فبراير ١٩٩٤ والتزمت كذلك بالعمل وفقا لمسؤولياتها. وتقترن حماية الأطفال، بالنسبة لبلدي، بتحقيق أهداف التنمية المستدامة إذ أن تحقيق هذه الأهداف رهين بتعاون الناس فيما بينهم وبإشراك الأطفال لبناء مستقبل أكثر عدلا وسلاما ورخاء وأمنا. وبتلك القناعة، شرعت غابون في مواءمة تشريعاتها لأجل التنفيذ المباشر لاتفاقية ١٩٨٩ وبروتوكولاتها الاختيارية الثلاثة.

بالإضافة إلى ذلك، أدرج قانون غابون الجنائي الذي نُقِّح مؤخرا الأحكام ذات الصلة من بروتوكولات باليرمو في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بغية ردع

الجرائم المرتكبة ضد الأطفال على وجه الخصوص. وفي السياق نفسه، اتخذ بلدي، بتوجيه من فخامة السيد علي بونغو أونديمبا، رئيس الجمهورية ورئيس الدولة، طائفة من التدابير في مجالات التعليم والصحة والضمان الاجتماعي بهدف تفعيل الإطار القانوني والمؤسسي لحماية حقوق الطفل. ونستطيع مواجهة مشاكلنا المستقبلية بتقييم أعمالنا .

وفيما يتعلق بالتعليم، فقد بلغ معدل الالتحاق بالمدارس نحو ٩٨ في المائة بينما بلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة ٩٦ في المائة. وتُحتَرم المساواة بين الجنسين في المدارس بشكل إلزامي. ونفذت حكومة جمهورية غابون في الآونة الأخيرة آلية وطنية لمنع العنف ضد الأطفال والتدخل السريع عند حدوثه في المدارس ومرافق التدريب المهني.

وفيما يتعلق بالصحة، فقد حققنا رعاية مجانية قبل الولادة وبعدها لكافة النساء وتغطية واسعة للقاحات الأطفال ومعدل تسجيل للمواليد فاق ٩٠ في المائة، وتمكنا كذلك من القضاء على أمراض مثل شلل الأطفال، واتخذنا إجراءات حازمة لمكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة/الإيدز، لا سيما من خلال إذكاء الوعي بالمسائل المتعلقة بالصحة الجنسية وتنفيذ برامج التأمين الصحي الشامل.

وعلى الصعيد الاجتماعي، فقد حظرنا الزواج المبكر والزواج القسري. ووضعنا أيضا قانونا لحماية الطفل من كافة أنواع العنف وأصبح في صيغته النهائية.

وعلى الصعيد المؤسسي، فقد رحبنا بإنشاء لجان فرعية مختصة بحقوق الطفل في مجلسي البرلمان. وتشهد هذه الإجراءات على مدى التزام الحكومة بتضمين القيم المقدسة للطفولة والشباب في إطار تطلعات غابون وطموحاتها. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بالدعم المستمر الذي تقدمه اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والعديد من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني.

وإلى جانب الجهود التي نبذلها، فإننا ندرك التحديات الجديدة التي تؤثر على حقوق الأطفال ورفاههم، مثل تغير المناخ وتضاؤل الموارد الطبيعية والفقر المتعدد الأبعاد، على سبيل المثال لا الحصر. ومع ذلك، يبعث التقدم التكنولوجي الأمل في أن نتمكن من الاستجابة للتحديات المستجدة وإعطاء الأولوية للعمل لصالح الأطفال.

وبدافع من هذا الأمل، ترى كافة شعوب العالم أفقا أكثر إشراقا يدفعها لاتخاذ إجراءات حاسمة لأطفالنا الذين لا نعدهم موارد قيّمة من أجل بناء عالم أفضل فحسب بل المستفيدين منه أيضا وسبب سعينا لتحقيق التنمية المستدامة.

السيد بوفا (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، يشرّف وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ويسعده أن يشارك في هذا الاجتماع للاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقية حقوق الطفل.

إن سياسة بلدي الإنمائية الشاملة، كما وردت في رؤيتنا لعام ٢٠٣٠، هي القضاء على الفقر والانتقال من فئة أقل البلدان نموا إلى الفئة العليا من البلدان المتوسطة الدخل. وتشكل تنمية الموارد البشرية في القطاع الاجتماعي أولوية قصوى بالنسبة لنا. وفي مجال نماء الطفل، اعتمد بلدي سياسات وتدابير وسن تشريعات وأنظمة لتعزيز حقوق الطفل وحمايتها.

وفي الآونة الأخيرة، بالإضافة إلى انضمامها إلى التعهد العالمي: لنكفل لكل طفل كل حق، تعهدت حكومة لاو بكفالة حقوق الطفل من خلال افتتاح منتدى جيل لاو للعام ٢٠٣٠. ونتعهد بالعمل مع شركائنا في التنمية وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين لتطوير رأس المال البشري للاو من خلال تحقيق الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة. وسنستثمر في

الأطفال والمراهقين والشباب وسنركز على التدخلات والبرامج الحاسمة في جميع مراحل دورة الحياة. وسنعزز مجالات الصحة الوطنية والتعليم ومشاركة الأطفال وسنولي اهتماما خاصا لتعزيز نظام حماية الطفل وسنعتمد نهجا شاملا لتغيير السلوكيات والممارسات الضارة وسنشجع المساواة بين الجنسين ونعزز النظم الإحصائية الوطنية، وسننشئ نظام رصد قوي. وندعو المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم والمساعدة، لأن تعبئة الموارد تعد عاملا مهما في التنفيذ الفعال لتلك الالتزامات.

السيدة شيرمان (ليبريا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني اليوم أن أنقل إلى الجمعية العامة تحيات حارة من فخامة السيد جورج مانيه وياه، رئيس جمهورية ليبريا، ومن حكومة ليبريا وشعبها.

وتتاح لنا في كل مرة نحتفل فيها بإنجاز كبير آخر لاتفاقية حقوق الطفل، فرصة فريدة لإدراك أهمية إدراج حقوق الطفل في جدول الأعمال العالمي. ويمنحنا هذا الإنجاز لحظة مهمة لكي نعيد بصورة جماعية، بصفتنا دولا أعضاء، تقييم التقدم الذي أحرزناه على مر السنين في الوفاء بالتزاماتنا ومسؤولياتنا الخاصة بحماية حقوق الطفل وتعزيزها، وكفالة عدم المساس بها أو تعريضها للخطر.

وفي ذلك الصدد، فمن المقبول أن نقر بإدخال بعض التحسينات التي استفاد منها ملايين الأطفال، ومع ذلك فمن من المؤسف أنه لايزال الكثير من الأطفال محرومين من الحياة التي يستحقونها.

صدقت ليبريا على اتفاقية حقوق الطفل قبل ٢٦ عاما، واتخذت منذ ذلك الحين خطوات كبيرة لتعزيز تنفيذ الاتفاقية عن طريق سن تشريعات ووضع سياسات وبرامج لصون حقوق الأطفال ورفاههم، بما في ذلك إقرار حقهم في البقاء، والحصول على تعليم جيد، وحصولهم على العدالة والتمتع بصحة جيدة وحماية اجتماعية، فضلا عن خدمات أخرى تؤدي دورا مهما في نموهم وتنشئتهم.

وفي عام ٢٠١٠، وقعت ليبريا على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مع الإشارة تحديدا إلى المادة ٧، التي تتناول احتياجات الأطفال. وفي عام ٢٠١١، قمنا بسن قانون إصلاح التعليم، وقمنا بالتعاون مع اليونيسيف بإنشاء قسم قضاء الأطفال داخل وزارة العدل لتنسيق مسائل قضاء الأطفال، بما في ذلك صياغة السياسات وتنفيذ برنامج إعادة تأهيل الأحداث. وفي عام ٢٠١٢، قامت ليبريا بسن قانون الطفل بهدف إدماج اتفاقية حقوق الطفل بوصفها جزءا من الحقوق القانونية الوطنية. وفي عام ٢٠١٤، أطلقت ليبريا خطة عمل مدتها خمس سنوات لمكافحة الاتجار بالأشخاص، بمن فيهم الأطفال، وأنشأت فرقة عمل لمكافحة الاتجار بالبشر.

وبالإضافة إلى ذلك، قمنا بالتنفيذ الصارم لمشروع قانون العمل اللائق الذي يمنع تعرض الأطفال لأسوأ أشكال عمل الأطفال. ولحماية الأطفال في إطار إجراءات التبني، قمنا بتنقيح قانون العلاقات الأسرية، مع إشارة محددة إلى التبني بين البلدان. وقد أطلقنا المنتدى الوطني الليبيري لتمثيل الطفل، وهو منبر للأطفال لتحديد القضايا التي تؤثر عليهم والتوعية بها. وتكفل وزيرتنا للشؤون الجنسانية والطفل والحماية الاجتماعية رفاه أطفالنا.

وأود التنويه بأطفالنا الأعزاء. إن المستقبل والعالم ملك لهم لاستكشافهما. وأشجعهم على مواصلة الكفاح والمطالبة بما هو حق لهم. ونأمل أن يتواصل تردد صدى أصواتهم في المسائل التي تؤثر عليهم – الرعاية الصحية وتغير المناخ والتعليم والغذاء والمأوى والعيش الكريم، من بين أمور أخرى. إن لهم دورا في تحويل العالم لتحسين تلبية مقاصدهم.

وإذ نحتفل اليوم باليوم العالمي للطفل، تحتفل ليبريا بهذا اليوم بتنظيم مناسبات حوارية تحت شعار ”لنجعل لمستقبل كل

طفل قيمة من خلال حماية حقوقه اليوم“. وبدأت المؤتمرات الصحفية والبرامج الحوارية الإذاعية أمس وهي مستمرة. ويقوم الأطفال بإدارتها.

بالأمس كان يوم تولي الأطفال للمناصب، حيث تولى ٢٠٠ طفل من المنتدى الوطني الليبيري لتمثيل الطفل مناصب في وزارات ليبرية رئيسية وكيانات تابعة للقطاع الخاص. وقاموا بأدوار وزراء ومديرين عامين ومسؤولين رئيسيين، من بين أدوار أخرى. والفكرة هي إعطاء الأطفال فرصة للمشاركة لمدة يوم في تولي الأدوار القيادية من أجل منحهم فرصة لبناء ثقتهم بأنفسهم. وارتدوا جميعا زيا موحدا أزرق اللون.

وأود أن أنهي هذا البيان بالتفكير في كلمات ابن أفريقيا العظيم، نيلسون مانديلا، على أمل أن تلهم كفاحنا في مجال حماية حقوق الطفل. لقد قال:

”ليس هناك سبيل أكثر عمقا لكشف روح أي مجتمع من الطريقة التي يعامل بها أطفاله“.

لنتواصل مع الأطفال. ولنفعل كل ما في وسعنا لدعم كفاحهم من أجل تجاوز آلامهم ومعاناتهم.

السيدة ليما (إسبانيا) (*تكلم بالإسبانية*): نحتفل اليوم باليوم العالمي للطفل كجزء من الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل. ونعتزم اغتنام هذه الفرصة لتعزيز حقوق جميع الأطفال والمراهقين في العالم، على النحو المعترف بها في الاتفاقية، التي اعتمدتها الجمعية العامة في مثل هذا اليوم من عام ١٩٨٩، والتي صدقت عليها إسبانيا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠.

وقد حضر وزير الصحة وشؤون المستهلكين والرعاية الاجتماعية في إسبانيا عرضا يوم الاثنين بشأن الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في إطار عملية تشاركية جرت من خلال العمل الجاد لنحو ٥ ٠٠٠ طفل. وعقدت حلقات عمل حيث منح الأطفال صوتا ورأيا بشأن تنفيذ الاتفاقية، والإنجازات التي تحققت على مدى الـ ٣٠ عاما الماضية والتحديات التي نواجهها.

وفي هذا الصدد، نحن نعمل حاليا على تحديد جدوى إنشاء مجلس دولة لمشاركة الطفل، بناء على طلب من الأطفال الأعضاء في اللجنة المعنية بحقوق الأطفال والمراهقين في مجلس النواب. كما عززنا في الأشهر الأخيرة السياسات من أجل تحقيق تكافؤ الفرص ومكافحة فقر الأطفال.

فعلى سبيل المثال، في العام الماضي، أنشأت حكومة إسبانيا منصب المفوض السامي لمكافحة الفقر في مرحلة الطفولة، وقام مكتبي في وزارة الخارجية بالترويج لبرنامج ضمان حق الأطفال في الغذاء والأنشطة الترفيهية والثقافية أثناء العطلات المدرسية، وبالتالي المساعدة في إعمال الحق في الغذاء، المنصوص عليه في المادة ٢٧ من اتفاقية حقوق الطفل، وتوفير إمكانية الوصول إلى الأنشطة الترويحية والترفيهية والحياة الثقافية، على النحو المنصوص عليه في المادة ٣١ من الاتفاقية.

وبالإضافة إلى ذلك، قمنا بزيادة المبلغ السنوي لبدل الضمان الاجتماعي للأطفال المعالين للعديد من الأسر الإسبانية. وعلاوة على ذلك، قامت لجنة حقوق الطفل في عام ٢٠١١ بنشر التعليق العام رقم ١٣ بشأن حق الطفل في عدم التعرض لأي شكل من أشكال العنف. وأعيد التأكيد مؤخرا على التوصية أثناء نظر اللجنة في التقريرين الدوريين المدمجين الخامس والسادس لإسبانيا عن عام ٢٠١٨. وفي تلك المناسبة، أوصي بأن يعجل بلدنا باعتماد تشريع يكفل الحماية الشاملة للأطفال من العنف وضمان تطبيقه على جميع المستويات.

وتجدر الإشارة إلى أن نص مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالحماية الشاملة للأطفال والمراهقين من العنف في مرحلة متقدمة جدا. وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت قبل بضعة أيام حملة على

نطاق الدولة لزيادة الوعي بين السكان ومكافحة جميع أشكال العنف من أجل تمكين الأطفال من النمو والعيش دون خوف.

وسأكون مقصرا إن لم أشر بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وإن لم أشد بالعمل الذي اضطلع به خلال السنوات الـ ٣٠ الماضية من جانب جميع الجهات الفاعلة في المجالين العام والخاص، التي كان لها حضور نشط في جميع مجالات حياة ونماء أصغر مواطنينا على الصعد الدولية والوطنية والإقليمية والبلدية – مع إشارة خاصة إلى الأجهزة الاجتماعية في الإدارات العامة والمهنيين العاملين بها والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية المكرسة للطفل. وأشجع الجميع على مواصلة العمل بشأن هذا الهدف المشترك الهام.

السيد البعتي (تونس) (*تكلم بالإنكليزية*): قبل ثلاثين عاما، تعهد المجتمع الدولي بحماية وتعزيز الحقوق والحريات الأساسية لجميع الأطفال من خلال اعتماد اتفاقية حقوق الطفل. ونشيد بالإنجازات التي تحققت حتى الآن.

ومن الجدير بالثناء أن جميع الحكومات تقريبا قد وافقت على التنفيذ الكامل والفعال للاتفاقية، مما يجعلها واحدة من أكثر مؤسسات حقوق الإنسان ذات الرؤى بعيدة النظر والمقبولة عالميا في التاريخ.

وفي هذا الصدد، فإن خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ ملتزمة بقارة محور تنميتها هو الناس وتعتمد على إمكانات شعوبها، ولا سيما النساء والشباب، لرعاية أطفالها. وخلال ٣٠ عاما منذ اعتماد اتفاقية حقوق الطفل، أحرزت أفريقيا تقدما هائلا في تحسين حياة الأطفال، بما في ذلك عن طريق اعتماد الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه، والميثاق الأفريقي للشباب والعديد من السياسات والبرامج الرامية إلى تحسين حياة الأطفال. ولدى انتقال أفريقيا من حقبة الأهداف الإنمائية للألفية إلى حقبة أهداف التنمية المستدامة، سجلت انخفاضاً في عدد من المجالات الحاسمة التي كنا فيها متخلفين عن الركب ذات يوم. فقد انخفضت معدلات وفيات الأطفال وسوء التغذية، وأصبحت صحة الأطفال أفضل بشكل عام.

وعلى نفس المنوال، تحسّنت أيضاً إمكانية الحصول على التعليم في جميع أنحاء القارة، على الرغم من أننا لا نزال متخلفين عن الركب فيما يتعلق بالتعليم من حيث الإحصاءات الإجمالية. ومع توقع تواصل زيادة الطلب على التعليم بسبب تزايد أعداد السكان من الشباب لدينا، بات الحصول على التعليم الجيد أولوية أيضاً للحكومات الأفريقية. لقد تواصل تخصيصنا الموارد اللازمة لهذه القطاعات. ولتحقيق الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة، يتعين القيام بما هو أكثر من ذلك، بما في ذلك المساعدة التقنية من المجتمع الدولي في تطوير التعليم.

ومن الضروري الحفاظ على الإرادة السياسية للحفاظ على الزخم ومواصلة الاستثمار في الأطفال على نحو ملموس من خلال اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان الحماية الاجتماعية لأطفالنا، فضلاً عن حمايتهم من الاستغلال الاقتصادي والعنف، والعمل معاً من أجل تحسين الإجراءات التي تشجّع تطلّعات الأطفال الأفارقة.

وكما يعلم البعض، فقد أطلقت الدول الأفريقية حملة لإنهاء زواج الأطفال في عام ٢٠١٤. ونعتقد أن زواج الأطفال يديم المشاكل المتعلقة بالفقر، والصحة، والافتقار إلى التعليم، والعنف الجنساني، والانتهاك والاستغلال، وعدم كفاية فرص الحصول على التغذية وقلّة المشاركة والفرص الاقتصادية، من بين أمور أخرى. وننوه بالإنجاز الرائع الذي أدى إلى منع حدوث ٢٥ مليون حالة زواج للأطفال على الصعيد العالمي بحلول عام ٢٠١٨ نتيجة للتقدم المحرز على مدى العقد الماضي، وذلك يعزى بدرجة كبيرة إلى الانخفاض الحاد في زواج الأطفال.

وعلى نفس المنوال، اعتمد القادة الأفارقة أيضاً مبادرة الاتحاد الأفريقي بشأن القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وبموجب أهمية تلك المبادرة، قدموا للدول الأعضاء في الأمم المتحدة مشروع قرار بشأن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

وإذ نحيي أهمية التغيرات التي حدثت فيما يتعلق بإعمال حقوق الأطفال وحرياتهم الأساسية ونقرّ بها، يسعدنا ما أحرز من تقدم. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به لزيادة التقدم المحرز في العديد من البلدان الأفريقية. لا تزال الدول الأفريقية تواجه تحديات عدم الاستقرار السياسي، والأزمات الاقتصادية والمالية، وتغير المناخ، وكفاية التمويل، مما يجعل من الصعب توفير ما يلزم من الهياكل الأساسية والبيئة المواتية للوفاء باحتياجات الأطفال، ولا سيما الأطفال ذوي الإعاقة.

ويظل الأطفال الأفارقة ضعفاء في حالات النزاع المسلح، وذلك بوصفهم لاجئين ومشردين. وهم يشهدون أعمال العنف، ويعانون كأيتام، ويفقدون حياتهم فضلاً عن فرص التعليم. وندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة تنسيق جهوده، بوسائل منها تخصيص الأموال، لضمان حماية الأطفال ورعايتهم، والحصول على الرعاية الصحية والتعليم لجميع الأطفال، بمن فيهم ذوو الإعاقة – بالرغم من التحديات المتعلقة بذلك وحالة الضعف – وإنهاء جميع أشكال العنف ضد الأطفال، دون استثناء، مع التحرك صوب تحقيق هدف الاتحاد الأفريقي المتمثل في إسكات البنادق بحلول ٢٠٢٠. وفي ذلك الصدد، نرحب باتفاق الشراكة الموقع في عام ٢٠١٣ بين مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح والاتحاد الأفريقي.

وفي الختام، فإننا نؤمن بحرية الأطفال والحاجة الملحة إلى الوفاء بحقوقهم وحرياتهم الأساسية، بما في ذلك تمكينهم من المطالبة بحرياتهم. وقد التزمت الدول الأفريقية، منفردة ومجتمعة، باتخاذ الخطوات اللازمة لضمان حماية الطفل ونموه وبقائه، وفقاً لأحكام اتفاقية حقوق الطفل والميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه.

ولذلك فمن المهم إيلاء الاعتبار الواجب لحماية الأطفال ورفاههم وتنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة الرئيسية وجميع الأهداف الأخرى المتفق عليها دولياً للتأكد من أن نضمن للأطفال، الذين هم مستقبلنا، حاجتهم من السلام والأمن والاستثمار الاجتماعي والسياسات المناسبة لحماية الأطفال التي لا غنى عنها لتنمية قدراتهم كاملة، لأن طفل اليوم هو راشد الغد.

السيد دانغ (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول العشر الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وهي إندونيسيا، بروني دار السلام، تايلند، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، سنغافورة، الفلبين، كمبوديا، ماليزيا، ميانمار وبلدي فييت نام.

إن جلسة اليوم مناسبة خاصة للتفكير في ما حققناه وفي التحديات المتبقية في مجال تعزيز وحماية حقوق الطفل. لقد وضعت اتفاقية حقوق الطفل الأسس لتعلن الدول الأعضاء حقوق الطفل وتتقيد بها وتكون خاضعة للمساءلة عن ضمانها. إن جميع الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا فخورة بالتصديق على الاتفاقية.

وقد تحسّنت حياة الملايين من الأطفال تحسناً كبيراً منذ اعتماد اتفاقية حقوق الطفل، قبل ٣٠ عاماً، ولا سيما في البلدان النامية. وفي الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٨، انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة ٥٩ في المائة. وعلى مدى السنوات الـ ٣٠ الفائتة، تراجع معدل التقزّم لدى الأطفال بنسبة ٤١ في المائة، بينما انخفض عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في مرحلة التعليم الابتدائي بمقدار حوالي ٤٠ مليوناً. يتمتع الأطفال الآن بظروف محسنة في مشاركتهم في المجتمع وفي عمليات صنع القرار.

وعلى الرغم من إحراز تقدم هائل، لا يمكن إنكار أن أطفالنا لا يزالون يواجهون تحديات مختلفة. ولا يزال ملايين الأطفال مهددين بالفقر والجوع والمرض والافتقار إلى التعليم والتمييز بين الجنسين. ولا يزال العنف والإيذاء ضد الأطفال يمثل مشكلة رئيسية، بما في ذلك في أشكال من تسلط الأقران

والتسلط عبر الإنترنت. وعلاوة على ذلك، فإن تزايد الآثار السلبية لتغير المناخ والكوارث الطبيعية أدت أيضاً إلى تفاقم ضعف الأطفال. وإزاء خلفية هذه التحديات، تود الرابطة أن تؤكد على النقاط التالية.

أولاً، يتعين علينا تعزيز التزاماتنا المشتركة في تهيئة بيئة مواتية يتسنى فيها ضمان رفاه الطفل.

ثانياً، من الضروري زيادة إدماج الجهود الرامية لتعزيز حقوق الطفل تمشياً مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة، التي تشمل ٤٤ من المؤشرات ذات الصلة بالطفل.

ثالثاً، نحن بحاجة إلى تعزيز القدرات الوطنية لتحسين ضمان حقوق الأطفال. لا يمكن لإطار قانوني قوي أن يكون كاملاً من دون التدابير العملية، وكذلك من دون التدابير الفعالة لإنفاذ القانون.

رابعاً، نشدد على ضرورة زيادة تعزيز التعاون الدولي، ونهيب بالدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة المعنية والجهات المعنية الأخرى زيادة ما تقدمه من دعم، لا سيما للبلدان النامية، لضمان حقوق الطفل.

وما فتئت الدول الأعضاء في الرابطة تسعى إلى تهيئة بيئة مؤاتية للأطفال والشباب. وفي عام ٢٠١٩، أصدرت رابطة أمم جنوب شرق آسيا أربع وثائق رسمية تتعلق بحقوق الطفل. ومن أجل معالجة مسألة العنف ضد الأطفال، نفذت المنطقة خطة العمل الإقليمية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن القضاء على العنف ضد الأطفال للفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٥. وبالإضافة إلى ذلك، ومن خلال منتدى أطفال الرابطة، يستطيع الأطفال التعلم والتعبير عن آرائهم بشأن مسائل من قبيل تغير المناخ والتعليم والمساواة بين الجنسين.

كما تلتزم الرابطة التزاما قويا بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتحقيق المؤشرات المتعلقة بالأطفال في جميع أهداف التنمية المستدامة. وقد تم إدماج هذه الالتزامات في رؤية جماعة الرابطة لعام ٢٠٢٥.

وفي الختام، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد التزام الرابطة بحماية حقوق الأطفال وتعزيزها. كما نؤكد من جديد التزامنا بالمشاركة البناءة في الجهود العالمية الرامية إلى زيادة تحسين سبل معيشة الأطفال. ولن يكون لجهودنا أثر أكبر إلا إذا واصلنا الاضطلاع بها عن طريق الحوار والشراكة والتعاون.

السيدة ماكغواير (غرينادا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة باسم الدول الأربع عشرة الأعضاء في الجماعة الكاريبية للاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل.

تضم الجماعة الكاريبية صوتها إلى الآخرين في الترحيب في هذا الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة للاحتفال بالإنجاز البالغ الأهمية المتمثل في اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة، قبل ٣٠ عاما، وبخاصة الاحتفال باليوم العالمي للطفل. ويسرنا أن نلاحظ أن الاتفاقية هي أكثر معاهدة لحقوق الإنسان جرى التصديق عليها على نطاق واسع.

وتسلم الجماعة الكاريبية بأنه ليس هناك ما هو أهم من حماية حقوق الأطفال ومصالحهم لضمان عدم تخلف أي طفل عن الركب. وقد دفع هذا الإدراك الجماعة الكاريبية إلى التأكيد على ضرورة المضي قدما ووضع أطفالنا في الصدارة. ويواصل قادة الجماعة الكاريبية إيلاء أهمية لتمكين أطفال منطقتنا من التمتع بحقوقهم من خلال توفير بيئة آمنة وصحية لهم. وبالمثل، فإننا نصر على أنه ينبغي أن ينمو الأطفال في بيئة أسرية وفي جو تسوده السعادة والحب والتفاهم من أجل نمو شخصياتهم بشكل كامل ومتناسق.

لقد حددت الاتفاقية، إلى جانب الإعلان المتعلق بعالم صالح للأطفال وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مسارا

واضحا يمكن أن يرسم مستقبل أطفالنا ويوفر لهم بيئة أكثر أمنا وتمكينا يمكنهم فيها النمو والنماء. وإقرارا بذلك، وضعت الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية إطارا إقليميا للعمل من أجل الأطفال وبدأت في تنفيذه.

ويسعى هذا الإطار إلى تحقيق ما يلي: أولا، الإعمال الكامل للحق في الصحة والحق في التعليم لجميع الأطفال، مع التركيز بوجه خاص على النماء في مرحلة الطفولة المبكرة؛ ثانيا، تعزيز الجهود الرامية إلى وقاية الأطفال وحمايتهم من العنف والإيذاء والإهمال والاستغلال وعمل الأطفال، بما في ذلك أسوأ أشكالها، والتمييز في كل وقت وكل مكان؛ ثالثا، إزالة الحواجز التي تمنع حصول الأطفال على الموارد الضرورية لبقائهم ونموهم وتطورهم؛ رابعا، حماية الأطفال في أعقاب الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الإنسانية، بمن فيهم الأطفال المهاجرين والأطفال ذوي الإعاقة، فضلا عن إدراج احتياجات الأطفال في سياسات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.

ونظرا لذلك، وقعت اليونيسيف والوكالة الكاريبية لإدارة حالات الطوارئ المرتبطة بالكوارث، التي كلفتها الجماعة الكاريبية بولايتها، في نيسان/أبريل ٢٠١٨، على مذكرة تفاهم لتعزيز تعاوننا في التصدي للتحديات التي تواجه الفئات الضعيفة والفئات السكانية المتضررة، لا سيما الأطفال، من خلال الاستفادة من قدرات الحكومات والمنظمات الإقليمية على تعزيز القدرة على الصمود أمام تغير المناخ والخدمات المستجيبة للصدمات في مجالات المياه والحماية والصرف الصحي والتعليم والحماية الاجتماعية والنفسية والنظافة الصحية.

وتتيح الذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقية حقوق الطفل فرصة فريدة لوضع حقوق الأطفال في صدارة جدول الأعمال وتقييم حالة التدابير المتخذة، بهدف زيادة تعزيزها والاستفادة منها في مجال حقوق الطفل. ونحن في وضع متميز يمكننا من تقييم التقدم المحرز في دعم حقوق الأطفال والوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية حتى الآن، والنظر من جديد في جميع الجوانب المتعلقة بحقوق الطفل.

أخيرا، وإذ نقف جنبا إلى جنب على عتبة الذكرى السنوية الثلاثين، دعونا نعد أنفسنا لمواصلة غرس المزيد من القيم والممارسات، ودعونا نجدد التزامنا، بوضوح وثبات، برفع مستوى الوعي بحماية حقوق الطفل. فأطفالنا، قبل كل شيء، هم مستقبلنا، ومسؤوليتنا هي أن نضمن بناء عالم صالح لهم.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد غونزاتو (الاتحاد الأوروبي) (*تكلم بالإنكليزية*): على نحو ما يرى الحضور، إنني أحظى بصحبة جيدة اليوم. ويشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء وهؤلاء الأطفال الأوروبيين الثلاثة. ويؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، وهي: تركيا، وجمهورية مقدونيا الشمالية، والجبل الأسود، وصربيا، وألبانيا؛ وبلد عملية الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل، البوسنة والهرسك؛ فضلا عن أوكرانيا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، إلى جانب إمارة موناكو، وإمارة أندورا، وجمهورية سان مارينو.

هذا العام عام حاسم، إذ نحتفل بالذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، وهي أكثر معاهدة لحقوق الإنسان جرى التصديق عليها على نطاق واسع، حيث تضم ١٩٦ دولة طرفا. إنه وقت الاحتفال بإنجازات الاتفاقية، التي تعترف صراحة بكل طفل بوصفه صاحب حقوق. فأطفال اليوم لديهم فرصة أفضل للبقاء على قيد الحياة، وتطوير إمكاناتهم الكاملة، والحماية من العنف والاستغلال، والإعراب عن آرائهم. أهناك طريقة أفضل لإظهار مزايا تعددية الأطراف من تحسين حياة الملايين من الأطفال في العالم؟

ولذلك، فإننا نرحب بهذا الاجتماع الرفيع المستوى، الذي عقده رئيس الجمعية العامة في اليوم العالمي للطفل، الذي

يجمع بين جميع الجهات الفاعلة المعنية، ولا سيما الأطفال، للتأمل وتحديد الالتزامات تجاه الاتفاقية، على الصعيدين العالمي والوطني، ولا سيما لأن حقوق الطفل حقوق عالمية، وغير قابلة للتجزئة، ومترابطة، ومتلاحمة، ولأن كل طفل ينبغي أن ينمو في بيئة آمنة وخالية من العنف والتمييز.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد أن اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين هي المعايير الدولية الرئيسية في مجال تعزيز حقوق الطفل وحمايتها. وتحقيقا لهذه الغاية، فقد تعاون الاتحاد الأوروبي مع مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لعرض مشروعي قرارين بشأن حقوق الطفل، أحدهما خلال دورة آذار/مارس لمجلس حقوق الإنسان والآخر في اللجنة الثالثة. ونرحب باعتماد مشروع قرار اللجنة الثالثة بتوافق الآراء (A/C.3/74/L.21) يوم الاثنين. فموضوع مشروع القرار لهذا العام ”الأطفال المحرومين من رعاية الوالدين“، يأتي في أفضل وقت، حيث يصادف عام ٢٠١٩ الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد القرار ١٤٢/٦٤ بشأن المبادئ التوجيهية للرعاية البديلة للأطفال. ويقدم مشروع القرار مجموعة من التوصيات الرئيسية لمنع فصل الأطفال دون ضرورة عن أسرهم، ويحث الدول على أن تكفل تمتع جميع الأطفال المحرومين من رعاية الوالدين بحقوق الإنسان من خلال اتخاذ إجراءات ملموسة، مع التشديد دائما على مراعاة المصالح الفضلى للطفل في المقام الأول.

وتمشيا مع المبدأ الأساسي لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يلتزم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بضمان وصول سياساته وإجراءاته لجميع الأطفال وإيلاء اهتمام خاص للذين يعانون حالات الحرمان والضعف والتهميش.

فالواقع أن النزاعات المسلحة، أو الفقر، أو الكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الإنسان، أو التشريد تكون أشد وطأة على الأطفال. ونحن نشارك في منع العنف والتصدي له، بما في ذلك العنف والاعتداء الجنسيين، ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم، وإعادة الإدماج الشامل للأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة.

وتدعو الاستنتاجات التي خلص إليها مجلس الاتحاد الأوروبي في تشرين الأول/أكتوبر بشأن مكافحة الاعتداء الجنسي على الأطفال إلى اتخاذ تدابير تهدف إلى تحسين حماية الضحايا ووقايتهم والتحقيق في تلك الجرائم على نحو فعال. وقد تم تخصيص ٦٤ مليون يورو من ميزانية الاتحاد الأوروبي المخصصة للمعونة الإنسانية في عام ٢٠١٩ لأنشطة حماية الطفل. وتشكل مبادرة تسليط الضوء الشهيرة بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة مثالا آخر على الطريقة التي نحاول بها القضاء على العنف ضد النساء والفتيات في جنوب شرق آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

ومع ذلك، وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقية حقوق الطفل، يتعين علينا أيضا أن نفكر في التحديات. والاتجاهات العالمية – مثل التكنولوجيات الرقمية وتغير المناخ والبيئة غير الصحية والهجرة والطبيعة الجديدة للنزاعات المسلحة وتطلع الأطفال إلى المشاركة في عمليات صنع القرار التي تمسهم – هي اتجاهات تؤثر على تمتع الأطفال بحقوقهم. وعلى الرغم من أن التكنولوجيا الجديدة توفر فرصا للنهوض برفاه الأطفال، فإنها تنطوي كذلك على مخاطر. فالفتيات ما زلن يواجهن التمييز. ويذهب الملايين من الأطفال إلى العمل كل يوم بدلا من الذهاب إلى المدرسة. ويحرم عدد كبير جدا من الأطفال من الرعاية الأبوية. وهذه تحديات حقيقية.

وليس لدينا وقت نضيعه في توحيد القوى لمعالجة التحديات الجديدة التي تنشأ على مدى السنوات الـ ٣٠ المقبلة. ولكننا بحاجة، في المقام الأول، إلى إيجاد حيز أكبر لدور قيادي للأطفال والشباب لكي يشاركوا ويبرهنوا على كيفية إسهام مشاركتهم في المسائل التي تهمهم في إعمال حقوقهم.

والاستثمار في الأطفال طوال رحلتهم إلى مرحلة البلوغ واجب أخلاقي واستثمار أساسي في مستقبل أفضل لنا جميعا. وبالنسبة لأطفال اليوم وأطفال الغد، فإن مشاركتنا المشتركة ستستمر.

السيدة براكيتي (موناكو) (*تكلمت بالفرنسية*): لقد اعتمدت اتفاقية حقوق الطفل قبل ٣٠ عاما في هذه القاعة، لأول مرة في التاريخ. اسمي ميلين. لقد بلغت لتوي التاسعة من عمري وأنا محظوظة لكوني مواطنة في موناكو.

وقد استنفر بلدي، كما ظل يفعل في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر من كل عام، للاحتفال بالذكرى السنوية لاتفاقية حقوق الطفل. ولعدة أيام الآن، كما ظللنا نفعل كل عام لمدة ٢٠ عاما، يركض آلاف الأشخاص في السباق ”بدون خط نهاية“، حتى يتمكن الأطفال من إجراء عمليات جراحية في موناكو وأن يستضافوا لدى الأسر. وعلى الرغم من صغر سني، فإنني أعلم بوجود أطفال لا يتمتعون بالحرية التي أتمتع بها ولا يملكون ما أملك.

وقد منحني بلدي هويتي. ويوجد أطفال لا يتم تسجيلهم عند الولادة حتى يومنا هذا. ومن دون اسم أو جنسية لا يعترف بهم ولا يتلقون عناية طبية أو يلتحقون بالمدارس أو يشعرون بالأمان. وفي بلدي، لا ينتابني القلق بشأن رعايتي الصحية. فيمكنني بسهولة الذهاب إلى الطبيب وأنا أعلم أنني سأكون في أيد أمينة. ولا ينتابني القلق بشأن تعليمي. ففي موناكو، يتم إعدادي إعدادا جيدا للمستقبل. فعلى سبيل المثال، منذ سن مبكرة جدا، يتم تعليمنا عدة لغات، ويمكنني حتى حضور دروس في الترميز الرقمي في المدرسة الابتدائية.

وعلاوة على ذلك، ليس ثمة ما يدعوني إلى القلق بشأن سلامتي. والأطفال مثلي أحرار في المجيء والذهاب والاستفادة من كل ما تقدمه موناكو، وهم محاطون بالحماية. وبشكل عام، ليس لدي ما يدعوني إلى القلق، ويمكنني أن أركز بشكل كامل على أن أكون طفلة.

وأتمنى، في هذه الذكرى السنوية الثلاثين، أن ينطبق ذلك على جميع الأطفال في العالم لأن حق الطفل هو أيضا الحق في خُلوّ البال. السيدة راشكوفان (أوكرانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): اسمي سونيا راشكوفان. لقد ناقشنا هنا العديد من المشاكل العالمية التي تقع على عاتق الشباب: تغير المناخ والفقر وعدم المساواة والفساد والتفاوت في الفرص. ويمكن للتكنولوجيا والإنترنت أن يساعدا على حل بعض هذه المشاكل، ولكنهما يشكلان في نفس الوقت مخاطر أخرى، ولا سيما فيما يتعلق بالحقوق الرقمية للأطفال وخصوصيتهم. وتفيد اليونيسيف بأن واحدا من كل ثلاثة من مستخدمي الإنترنت على الصعيد العالمي من الأطفال. ويظن كثير من البالغين أننا نقضي كل وقتنا على وسائط التواصل الاجتماعي، غير أن الإنترنت يتجاوز ذلك بكثير. فهو يقود إلى الكثير من الأشياء، مثل البحث والاستماع إلى الموسيقى والرسائل والألعاب عبر الإنترنت ونشر الصور وقراءة الأخبار. ولا تتم معظم الحصص الدراسية في الولايات المتحدة من دون استخدام فصول غوغل الدراسية، أو منصات كهوت (Kahoot)!، أو كوِزلت (Quizlet) أو أكاديمية خان أو فيديوهات الأخوات أميبا (Amoeba) على موقع يوتيوب.

وكما يرى الأعضاء، فإننا نترك بصمات رقمية عمليا في كل مكان. ومن شأن ذلك أن يجعل الأطفال عرضة لأن تستغل معلوماتهم الشخصية من قبل الدولة والوكالات التجارية على السواء، التي تظل ممارساتها في جمع البيانات غير معروفة في معظم أنحاء العالم. فيتعين علينا أن نغير ذلك وأن نكافح ضده بنشاط. إن الأطفال أقل وعيا من البالغين بأن أنشطتهم الإلكترونية تسجل بشكل دائم. فنحن مستهدفون، لا من قبل الشركات الكبرى فحسب، بل أيضا من قبل السياسيين الذين يمكن أن يؤثروا على خيارنا الديمقراطي.

وقد أثارت الفضيحة الكبرى المتمثلة في استغلال شركة كامبريدج أناليتيكا للبيانات المزيد من الأسئلة الجديدة حول خصوصية البيانات. تخيلوا في غضون سنتين عندما نذهب جميعا لنصوت. ففي ذلك الوقت ستمتلك وسائط التواصل الاجتماعي بيانات من حياتنا برمتها. وستتيح ذلك إمكانية الحصول على وسائل لتقويض الديمقراطية في جميع أنحاء العالم. إن تلك الظاهرة تبدأ الآن عندما لا يكون لدى المرء أي فكرة عن مكان جمع البيانات ولأي غرض.

إنني أومن إيمانا راسخا بأنه لا ينبغي رصد سلوك الأطفال من دون علمهم وموافقتهم المستنيرة الواعية. وينبغي ألا تجمع أي بيانات شخصية عن الأطفال من دون موافقتهم المستنيرة. وينبغي عدم تقاسم بيانات الأطفال الشخصية مع أطراف ثالثة، ولا سيما من أجل الربح. ولكن لا يحترم أي من ذلك في الواقع المعاش حتى الآن. فحقوقنا الرقمية تنتهك. وهي في رأيي حقوق مهمة مثل سائر الحقوق الممنوحة لنا. إنني أريد أن أكافح ضد هذا الوضع الراهن. أريد حماية حقوقنا الرقمية. وأريد أن أعرف أين تذهب بياناتي، وأن يكون لي الحق في استخدامها والحق في محوها.

ويبدو أن البالغين لا يساعدون كثيرا في ذلك الصدد حتى الآن. فعلى الرغم من أن الشركات التكنولوجية الضخمة تحصل على بيانات جديدة كل يوم وتخزنها للحظة المناسبة، فإننا للأسف لا نعرف إن كانت نواياها حسنة. ولذا علينا أن نتعجل. لنتوحد كشباب ناشطين لمحاولة حماية حقوقنا الرقمية. ولنسيطر على بياناتنا.

السيدة أكرم (باكستان) (*تكلمت بالإنكليزية*): لقد تعهد قادة بلداننا، قبل ثلاثين عاما، بالتزام تاريخي تجاه أطفال العالم، باعتمادهم اتفاقية حقوق الطفل. ووعدت الاتفاقية بغد أفضل لنا كأطفال. وتم إحراز تقدم كبير على مدى تلك السنوات الـ ٣٠. فانخفض عدد الأطفال الذين لا يحصلون على فرص التعليم الابتدائي بما يقرب من ٤٠ في المائة. وأصبحت اللقاحات المأمونة والفعالة متوفرة على نطاق أوسع. وتحسنت معايير الصرف الصحي. وانخفض معدل وفيات الرضع بنسبة ٦٠ في المائة في جميع أنحاء العالم.

ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة. فلا يزال بليون طفل يعيشون في فقر. ويعانون الجوع وسوء التغذية، مما يعوق نموهم البدني والعقلي وإمكاناتهم. والغذاء غير كاف وكثيرا ما يلوث بالمواد الكيميائية. والتعليم ليس شاملا بعد ولا فرص التعليم متساوية. وتتزايد أخطار التعرض للأمراض المعدية. ومناخ العالم آخذ في التغير. فقد نرث كوكبا أقل قابلية للسكن.

لقد حسنت التكنولوجيا من حياتنا. وتحسنت التغذية والتعليم وإمكانية الحصول على المعرفة والمعلومات. غير أن التكنولوجيا تسببت في مشاكل كذلك. فالإنترنت يمكن أن يكون مكانا خطيرا للأطفال. وقد تؤدي وتيرة الحياة إلى حرماننا من شبابنا. والتصدي لهذه التحديات أمر أساسي من أجل التنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وحماية حقوق جميع الأطفال.

وفي الذكرى السنوية الثلاثين لإبرام اتفاقية حقوق الطفل، ينبغي لنا أن نتطلع إلى السنوات الثلاثين المقبلة. ويجب على المجتمع الدولي الإصغاء إلى أصوات شبابنا بشأن المسائل ذات الأهمية القصوى بالنسبة لنا وبدء العمل من أجل إيجاد حلول تلائم القرن الحادي والعشرين لمشاكل القرن الحادي والعشرين.

إنني أشعر ببالغ الفخر لأن بلدي، باكستان، هو من بين الدول الأصلية الموقعة على اتفاقية حقوق الطفل. وقد شاركت باكستان في تيسير اعتماد القرار بشأن الطرائق (القرار ٣٠١/٧٣) لإحياء هذه الذكرى السنوية الثلاثين لإبرام الاتفاقية. وإنني على ثقة بأن باكستان ستواصل العمل بشكل كامل من أجل تعزيز وحماية حقوق جميع الأطفال في الداخل والخارج.

السيدة حسين (ملديف) (*تكلمت بالإنكليزية*): بينما نحتفل باليوم العالمي للطفل وبالذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل، يجب علينا أن نكون متحدين في جهودنا الرامية إلى كفالة إيلاء الاهتمام الواجب لإعمال حقوق الطفل.

إن الاتفاقية، التي صدقت عليها ١٩٦ دولة، هي أوسع معاهدات حقوق الإنسان نيلا للتصديق في التاريخ. وهذا دليل على التزام العالم بتشجيع بناء مجتمعات يتمكن فيها الأطفال من تحقيق إمكاناتهم الكاملة. وتفخر ملديف بأنها صدقت على الاتفاقية وبروتوكولاتها الاختيارية الثلاثة، الأمر الذي يؤكد التزامنا بعدم ترك أي طفل خلف الركب. وخلال الجزء الرفيع المستوى للجمعية العامة الذي اختتم أعماله مؤخرا، صدقت ملديف على البروتوكول الاختياري الثالث لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات.

وتشكل حماية حقوق الطفل أولوية عليا بالنسبة لحكومة ملديف. واليوم، من دواعي اعتزازي أن أعلن أن الرئيس إبراهيم محمد صليح صدق على مشروعي قانون حماية حقوق الطفل وقانون قضاء الأحداث ليصبحا قانونين. وسيوفر قانون حماية حقوق الطفل، في جملة أمور، الحماية للأطفال من التمييز والإيذاء والإهمال والإيذاء البدني والإساءة النفسية وسيكفل حقهم في التعليم والسلامة والأمن. وسيجري إنشاء هيئة حماية الطفل والأسرة بوصفها هيئة استشارية تابعة لمجلس الوزراء للمساعدة في وضع القوانين والسياسات المتصلة بحقوق الطفل. كما سيتم، بموجب هذا القانون، تعيين أمين مظالم معني بالأطفال في لجنة حقوق الإنسان والذي سيكون مكلفا بتوفير الحماية لحقوق الطفل وحرياته على نحو نزيه.

وسيرفع قانون قضاء الأحداث سن المسؤولية الجنائية إلى ١٥ عاما وهو يتضمن التزاما بإنشاء مركز لإعادة تأهيل الأحداث في مسعى إلى وضع نظام شامل لقضاء الأحداث. ومن شأن ذلك التشديد على إيجاد حلول مجتمعية من أجل رفاه الطفل، مع الاعتراف باختلاف ظروف واحتياجات الفتيات والفتيان.

إن التعليم الشامل للجميع أمر بالغ الأهمية لكفالة عدم تخلف أي طفل عن الركب. وفي هذا الصدد، تولي حكومة ملديف أولوية عليا لضمان التعليم الجيد والشامل للجميع. وعلى الرغم من أن ملديف سجلت نسب قيد صافية شبه شاملة للتعليم الابتدائي، فقد أُعطيت الأولوية لتعزيز البرامج التعليمية للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال الكشف المبكر والتشخيص والتدخلات المحددة الأهداف.

ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات مثل تحقيق وفورات الحجم في توفير التعليم في الجزر المتباعدة جغرافيا ونقص الموارد البشرية وقيود الميزانية. وللتصدي لهذه التحديات، نعطي الأولوية لتعزيز الهياكل المؤسسية وبناء قدرات الموارد البشرية، ليس في العاصمة فحسب، ولكن في جميع أنحاء البلد أيضا.

وبالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أن قضية هذا القرن، ألا وهي، تغير المناخ، تؤثر بشكل كبير على حقوق الأطفال. إنهم سيرثون مستقبلنا. وإذا لم نتصدى لتغير المناخ اليوم، فإن مستقبلهم سيضيع وستكون حقوقهم في خطر.

إن الأطفال هم أصوات الغد وعوامل التغيير. ولا تزال مبادئ وأحكام وروح اتفاقية حقوق الطفل تؤدي الغرض منها وهي في غاية الأهمية لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وستظل ملديف ثابتة في التزامها بإعمال جميع الحقوق لكل الأطفال وضمان المشاركة الكاملة والمجدية للأطفال في المجتمع.

السيدة روغوابيزا (رواندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد رواندا البيان الذي أدلى به ممثل تونس في وقت سابق بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية.

بعد فترة ليست بطويلة عقب اعتماد اتفاقية حقوق الطفل في عام ١٩٨٩، شهد العالم واحدا من أسوأ الفصول في تاريخ البشرية – الإبادة الجماعية للتوتسي في رواندا، بلدي، في عام

١٩٩٤. وكان الأطفال والشباب دون سن الرابعة والعشرين بعض الأهداف الرئيسية للإبادة الجماعية، وشكلوا نسبة ٥٤ في المائة من ضحاياها. وقد واجه الأطفال الذين نجوا من الإبادة الجماعية، ولكن الذين أثقلتهم المسائل الصحية والصدمات النفسية، صعوبات كبيرة في التغلب على تجاربهم.

واليوم، نجحت الحكومة التي أوقفت الإبادة الجماعية في تحويل الوضع تماما بالنسبة للأطفال في رواندا عن طريق تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل عبر مجموعة من السياسات والمؤسسات التي تركز على الطفل، بما في ذلك اللجنة الوطنية المعنية بالأطفال ومرصد حقوق الطفل والسياسة المتكاملة المتعلقة بحقوق الطفل، فضلا عن العديد من التدابير الأخرى التي لن أسردها هنا.

وقد كفلت حكومة رواندا أن يكون الأطفال الروانديون في صلب جميع الجهود والسياسات الإنمائية لبلدنا.

وأود أن أذكر بضعة أمثلة على كيفية تمكين الأطفال الروانديين اليوم.

أولا، تكفل رواندا تسجيل المواليد لجميع المواطنين، بما في ذلك ضمان إمكانية استخراج شهادات الميلاد من خلال منصة إلكترونية، ومؤخرا عن طريق نظام جديد للتسجيل سيكون متاحا في جميع مرافق الصحة العامة. ويجري التركيز على هذه المسألة لأن الهوية وتحديد الهوية لا يزالان يمثلان تحديا.

ثانيا، من خلال الاستراتيجية الوطنية لرعاية الطفل، كفلت حكومة رواندا إيداع اليتامى في بيئة أسرية آمنة ومحبة وداعمة. وبحسب تقاليدنا، لم يكن لدينا أطفال يعيشون بعيدا عن أسرهم. وخلفت لنا الإبادة الجماعية إرثا تمثل في عشرات الآلاف من اليتامى. ومن ثم، تستهدف تلك السياسة إعادة الأطفال إلى مكانهم الطبيعي حيث ينبغي أن يشبوا في كنف أسرة.

ولتنفيذ ذلك، تعمل حكومة رواندا بشكل وثيق مع اليونيسف. وأمكن حتى الآن توفير ترتيبات أسرية بديلة لنسبة ٩٥ في المائة من الأطفال المحرومين من أسرهم البيولوجية.

نحن نعمل حاليًا على ضمان إعادة دمج الأطفال ذوي الإعاقة.

لقد تم تحصين ٩٩ في المائة من الأطفال دون الخامسة من العمر، و ٨٤ في المائة من الأسر مشمولة بنظام التأمين الصحي الوطني لدينا. لقد حققنا تغطية صحية شاملة في رواندا. كما تستثمر حكومة رواندا في زيادة عدد المراكز الصحية والعاملين المحليين في المجال الصحي في جميع أنحاء البلاد. هناك حتى الآن أكثر من ٦٠ ألفاً. يوجد في رواندا اليوم أحد أعلى معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية. ونتيجة لذلك حققنا غايات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بتلقي التعليم الابتدائي. يشارك الأطفال في رواندا بنشاط في صياغة السياسات. ويتيح مؤتمر القمة السنوي المعني بالطفل لدينا فرصة للأطفال للمشاركة ومناقشة القضايا التي تؤثر على حياتهم – بدلاً من أن يكونوا مجرد مادة للنقاش – ويضمن المؤتمر مراعاة آرائهم وشواغلهم في السياسات والبرامج الوطنية. فبينما نجتمع اليوم للاحتفال بهذه الذكرى السنوية الثلاثين ينعقد اليوم في كيغالي مؤتمر القمة السنوي المعني بالطفل لهذا العام.

بالرغم من إحراز تقدم كبير فيما يتعلق بحماية الطفل في رواندا وخارجها إلا أن هناك بعض المجالات التي تحتاج إلى تحسين. أولاً، يجب علينا تحسين إمكانية حصول الجميع على الرعاية الصحية والتعليم الجيدين، وخاصة لمن هم أكثر حرمانًا. ثانياً، يجب علينا مواءمة الحماية القانونية في قوانين العمل لضمان حماية الطفل من عمل الأطفال. ثالثًا، يجب علينا تحسين حماية الأطفال من العنف والإهمال والاستغلال والإيذاء، بما في ذلك ضمان وصول من يتعرض منهم للإيذاء إلى العدالة وخدمات الصحة العقلية والخدمات الطبية. على الصعيد العالمي، يجب علينا جميعًا بذل المزيد من الجهود لمعالجة العدد الكبير من حالات الأطفال الذين يتم توريطهم واستخدامهم في حالات الصراع المسلح.

أود في الختام أن أشكر كيانات الأمم المتحدة على عملها الحاسم لحماية حقوق الطفل في جميع أنحاء العالم، وأن أشكر العديد من منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، أي جميع أصحاب المصلحة الذين يقومون بالعمل الذي تمس الحاجة إليه على أرض الواقع إلى جانب الحكومة لاستكمال جميع مبادراتنا. لا تزال رواندا ملتزمة بضمان تمكين أطفالنا بالكامل من أن يصبحوا مواطنين مسؤولين، وبالقيم والقدرات القوية والراسخة اللازمة للعمل معًا منذ سن مبكرة للغاية من أجل إيجاد حلول للقضايا العالمية التي تؤثر بالفعل عليهم.

السيدة آل ثاني (قطر): يسعدني أن أشارك اليوم في الاحتفال بمرور ٣٠ عاما على اعتماد اتفاقية حقوق الطفل، التي كانت دولة قطر ضمن أوائل الدول التي صادقت عليها. لقد وضعت دولة قطر مسألة حماية حقوق الطفل، وخاصة الحق في التعليم، على قمة أولوياتها، حيث تمكنت الدولة بالتعاون مع شركائها الدوليين من الوصول بخدمات التعليم النوعي إلى ١٠ ملايين طفل حول العالم من خلال مبادرات مؤسسة التعليم فوق الجميع في دولة قطر. كما قدمت الدولة ٥٠ مليون دولار لدعم خدمات التعليم التي تقدمها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) للاجئين الفلسطينيين في الأردن وغزة والضفة الغربية والقدس الشرقية وسورية ولبنان.

وإضافة لذلك فقد أعلن حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى في عام ٢٠١٨ تعهد دولة قطر بتوفير التعليم الجيد لمليون فتاة حول العالم بحلول عام ٢٠٢١. وضمن جهود الدولة في مجال دعم بناء السلام وإعادة تأهيل الأطفال الجنود تعهدت الدولة بتقديم مبلغ ٨٨ مليون دولار لصندوق الأمم المتحدة للإنعاش وإعادة الإعمار والتنمية في دارفور، وقامت بتنفيذ برنامج إعادة تأهيل اجتماعي واقتصادي للجنود المسرحين، ومن ضمنهم الأطفال. كما دعمت إعادة بناء خمسة مجمعات للخدمات في خمس قرى في دارفور، لتشمل محطات للمياه ومدارس ابتدائية وثانوية ومركزا للشرطة، مما يسهم في خلق بيئة تمكينية للأطفال.

وفي مجال دعم حق الطفل في الرعاية الصحية، قدمت دولة قطر مبلغ ٧٠ مليون دولار للمساعدة في مشروع إعادة تأهيل شبكات المياه والصرف الصحي في اليمن من أجل مكافحة الكوليرا وتحسين الوصول إلى مياه الشرب الآمنة الذي يستفيد منه حوالي ٨,٥ مليون يمني، من ضمنهم حوالي ٤,٢٥ مليون طفل. وقامت بالشراكة مع اليونيسيف بدعم مشروع تحسين شبكة المياه والصرف الصحي في مدارس ومراكز الرعاية الصحية الأولية في العراق.

تعتز دولة قطر بشراكتها الوطيدة مع منظمة اليونيسيف في تنفيذ العديد من المشاريع والبرامج التي أسهمت في إنقاذ حياة الأطفال والدفاع عن حقوقهم ومساعدتهم على تحقيق إمكاناتهم. وقد تُوجت هذه الشراكة مؤخرًا بتقديم دعم مالي بمبلغ ٨ ملايين دولار في الفترة ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٠ للموارد الرئيسية لليونيسيف، وكذلك بفتح مكتب لليونيسيف قريباً في الدوحة.

كما تحضر دولة قطر حاليا لافتتاح مركز التحليل والتواصل التابع لمكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح في الدوحة، الذي سيساهم بشكل كبير في تعزيز المعرفة والمهارات المتعلقة بحماية الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة في المنطقة. ونود في هذا السياق أن نرحب بإطلاق نتائج الدراسة العالمية حول الأطفال المحرومين من الحرية بتاريخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ في جنيف، والتي ساهمت دولة قطر في دعمها بمبلغ ١٠٠ ألف دولار أمريكي.

وختاما، أجدد التزام دولة قطر بمواصلة تنفيذ التزاماتها نحو اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاتها الاختيارية من أجل إعمال حقوق الأطفال في كافة المجالات وفي كافة الظروف.

السيد كوبا (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة الهامة.

الأطفال هم مستقبل عالمنا، وهم أملنا وقادتنا في الغد. لقد حققنا معًا الكثير من التقدم في العقود الثلاثة التي تلت اعتماد اتفاقية حقوق الطفل. وقد حققت إندونيسيا ذاتها تقدما كبيرا وقطعت خطوات ملموسة في هذا الصدد. أولاً، أنشأنا منتدياً وطنياً للأطفال في أكثر من ٣٥٠ مدينة في جميع أنحاء البلاد. ثانياً، نحن بلد رائد في الشراكة العالمية لإنهاء العنف ضد الأطفال، وقد أطلقنا استراتيجية وطنية للقضاء على العنف ضد الأطفال للفترة ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٠. توفر هذه الإجراءات إرشادات شاملة لعدة قطاعات بشأن حماية الطفل. ثالثًا، أنشأنا مدارس صديقة للطفل ونوفر للأطفال الحصول المناسب على المعلومات والتكنولوجيا. رابعاً، نحن نسعى جاهدين لإنهاء زواج الأطفال من خلال تحديد سن ١٩ عامًا كحد أدنى لسن الزواج في قانون الزواج المعدل حديثًا. وأخيراً، نحن من أوائل البلدان التي أقرت تعهد اليونيسيف العالمي بأن ”لكل طفل، كل حق“، ونفخر بذلك. نحن ملتزمون أيضًا بالوفاء بوعودنا لأطفالنا، بما في ذلك أطفال المناطق الريفية والنائية.

ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. تتضمن قائمة مهامنا العديد من القضايا الحاسمة التي لا يزال يتعين معالجتها، بما في ذلك تسلط الأقران والاتجار بالأطفال والانتهاكات الجسيمة الستة ضد الأطفال في الصراعات المسلحة. تعتقد إندونيسيا أن تعزيز حقوق الطفل يجب أن يبدأ من النواة الأساسية للمجتمع، وهي الأسرة. للمضي قدماً سنواصل وضع سياسات صديقة للأسرة من خلال زيادة فرص حصول الأمهات والأطفال على الرعاية الصحية، والتعليم الجيد للأطفال، والتمكين الاقتصادي للأسرة.

أخيرا، وبروح الشمولية والتعددية، نؤيد جميع الجهود التي يبذلها الممثلون الخاصون للأمين العام ووكالات الأمم المتحدة في هذا الصدد. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى اتخاذ خطوات عملية في إطار من التآزر من أجل التنفيذ الكامل للاتفاقية من خلال اعتماد الضوابط والسياسات ضمن السياقات الوطنية الخاصة بكل منا. ونهنئكم باليوم العالمي للطفل.

السيد سبارير (ليختنشتاين) (*تكلم بالإنكليزية*): إن اتفاقية حقوق الطفل اتفاق يشكل معلما بارزا بكل معنى الكلمة، وأحد أهم اللحظات الرؤيوية في تاريخ وضع المعاهدات. وتكرس الاتفاقية نقلة نوعية، لا أقل، في الكيفية التي نرى بها الأطفال ودورهم في المجتمع. فهي معاهدة حقوق الإنسان الأوسع تصديقاً في التاريخ. وقد ساعدت على تغيير حياة الأطفال في جميع أنحاء العالم من خلال تمكينهم وحمايتهم. ونتيجة لذلك، يتمكن الأطفال بصورة متزايدة من إسماع أصواتهم ويصبحون عوامل للتغيير. غير أن الاتفاقية، في الوقت نفسه، لا تزال غير عالمية وتفتقر إلى التنفيذ في العديد من المناطق. ولا يزال ملايين الأطفال يعانون من انتهاكات لحقوقهم كل يوم. وغالباً ما تكون الفتيات أشد تأثراً من الفتيان. ولا يلتحق طفل واحد من بين كل خمسة أطفال بالمدارس. ويعيش ما يقرب من واحد من كل خمسة أطفال في حالات النزاع. ونتذكر مرتجفين وضع آلاف الحقائب المدرسية في حديقة الأمم المتحدة، لترمز إلى الأطفال الذين خسرناهم جراء العنف الطائش للحرب في سنة واحدة فقط. وهناك حوالي ٥٠ مليون طفل من اللاجئين في جميع أنحاء العالم. وربما لم نكن أبعد عن روح الاتفاقية مما كنا أثناء المناقشات بشأن ما إذا كان للطفل حق قانوني في الحصول على فرشاة أسنان، وبشأن ما إذا كان يمكن فصلهم عن ذويهم دون مراعاة الأصول القانونية.

وغالباً ما يسير حرمان الأطفال من حقوقهم جنباً إلى جنب مع إسكاتهم. ويمكن كسر هذه الحلقة المفرغة عن طريق تمكين الأطفال من التعبير عن آرائهم والحق في الشكوى الذي لا يجوز حرمانهم منه. ويتضمن البروتوكول الاختياري الثالث

الملحق باتفاقية حقوق الطفل آلية تمكّن الأطفال أنفسهم من أن يصبحوا عوامل للتغيير. وقد كانت ليختنشتاين إحدى الدول القليلة التي صدقت على ذلك البروتوكول. واستناداً إلى تجربتنا الخاصة، نشجّع جميع الدول على أن تحذو حذونا لكي ترى بنفسها مدى ما يشكله ذلك من خطوة تمكينية للأطفال والمجتمعات التي يعيشون فيها على حد سواء.

وتحوي الاتفاقية جميع العناصر الأساسية لإرشادنا في المستقبل. فمن دون حقوق الأطفال لن يكون هناك استقرار اقتصادي أو اجتماعي أو بيئي. وتسلّم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تماماً بهذا المنظور. فالعديد من التدابير الأشد إلحاحاً في مجال التنمية المستدامة يجب أن تعود بالفائدة على الأطفال في المقام الأول، إذا أردنا أن يكون لها أثر سريع ودائم. وتغيّر المناخ مثال رئيسي على السبب الذي ينبغي لأجله وضع الأطفال في مقعد القيادة. وسيصل أطفال اليوم إلى سن البلوغ حين يكون من المفترض أننا قد حققنا أهداف التنمية المستدامة. ونحن مسؤولون تجاههم، وسيُسائلوننا عن إخفاقاتنا في الوفاء بوعودنا. ويقود التفكير في العدالة بين الأجيال بالضرورة إلى سياسات تركّز على الأطفال وتراعي احتياجات ومصالح الأطفال والشباب وتشركهم في عملية صنع القرار. ولا يمكننا بغير ذلك أن نكفل أننا نعمل من أجل مصلحة الطفل الفضلى – وهي جوهر الاتفاقية التي نحتفل بها اليوم.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): إنه لشرف لي أن أمثل بولندا في هذا الاجتماع الرفيع المستوى للاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقية حقوق الطفل. يدلّ هذا الحدث على الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي لحقوق الطفل، وأنا فخورة بأن أتشرف بتمثيل بلدي، الذي خرج بفكرة الاتفاقية في حد ذاتها. فقد اقترح بلدي في عام ١٩٧٩، خلال السنة الدولية للطفل، مشروع النص وأطلق المفاوضات التي أفضت إلى اعتماد الاتفاقية بعد ذلك بـ ١٠ سنوات. وتتمتع الاتفاقية الآن بأكبر عدد من التصديقات من بين المعاهدات كافة في جميع أنحاء العالم.

وقد كان شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ تاريخياً لأسباب عديدة. فقد كانت أول مرة يُعترف فيها صراحة بأن الأطفال أصحاب حقوق بموجب معاهدة دولية. وكانت تلك هي العلامة الفارقة للانتقال من معالجة الاحتياجات العاجلة للأطفال من خلال العمل الخيري وحده إلى منح زخم للتحرك نحو الدعوة من أجل إحداث تغيير منهجي لإعمال حقوق الطفل. واعترفت الحكومات، للمرة الأولى على الإطلاق، اعترافاً صريحاً بأن الأطفال يتمتعون بنفس حقوق الإنسان التي يتمتع بها الكبار، فضلاً عن حقوق إضافية محددة أصبحت تعرف باسم الوضع الخاص بالمعالين.

إن حماية حقوق الأطفال وتعزيزها على الساحة الدولية قد حظيا بالمزيد من التعزيز من خلال مختلف الصكوك على مدى الـ ٣٠ سنة الماضية. وفي أيار/مايو ٢٠٠٠، اعتمدت الجمعية العامة البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، الذي يرمي إلى حماية الأطفال من التجنيد ومن استخدامهم في أعمال القتال. وفي الآونة الأخيرة، أتاحت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة فرصة غير مسبوقة للبناء على التقدم الذي أحرزته الاتفاقية ومواجهة التحديات الجديدة. ولا شك في أن اعتماد الاتفاقية أحدث تحولاً في حياة الأطفال. فمنذ عام ١٩٩٠، شهدنا تناقصاً بنسبة ٥٠ في المائة في وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر. ويتمكن اليوم عدد إضافي من الأطفال، بالمقارنة مع عام ١٩٩٠، يبلغ ٢,٦ بليون طفل من الحصول على مياه الشرب النظيفة. كما انخفضت نسبة الأطفال الذين يعانون من نقص التغذية بما يقارب النصف. وما قد يكون أهم من ذلك هو أننا بدأنا ننظر إلى الأطفال على أنهم من عوامل التغيير التي تتمتع بالصلاحيات، وأنه يمكننا أن نتعلم

منهم. ونرى الفتيات والفتيان الأقوياء والعازمين يكافحون من أجل الحق في التعليم للجميع وفي بيئة نظيفة. ويملك الأطفال في كثير من الأحيان الشجاعة لإعلاء صوتهم بأمور لا نجرؤ على قولها.

إن الذكرى السنوية الثلاثين للاتفاقية هي فرصة للاحتفال بالتقدم المحرز وأيضاً للنظر في ما لا يزال يتعين القيام به. ويجب علينا اليوم أيضاً أن نواجه الحقيقة غير المريحة بأن حقوق ملايين الأطفال في جميع أنحاء العالم تنتهك كل يوم. وكثيراً ما يكون الأطفال هم الأكثر تضرراً من الفقر والتشرد والإهمال وعدم تكافؤ فرص الحصول على التعليم، ولا سيما أولئك المنتمين إلى الفئات الضعيفة، مثل الأطفال المعوقين، الذين غالباً ما يجدون أنفسهم متخلفين عن الركب. ولا يزال أمامنا الكثير مما ينبغي القيام به من أجل منع الانتهاكات والتجاوزات التي يواجهها الأطفال في حالات النزاع والقضاء عليها. إن حماية الأطفال هي أولوية بولندا في عضويتها الحالية في مجلس الأمن. وستكون في صدارة جدول أعمالنا خلال عضوية بولندا في مجلس حقوق الإنسان للفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٢. ولا يزال الأطفال اليوم، كما كان الحال منذ ٣٠ عاماً خلت، في صميم سياسة بولندا. واستلهاماً من الاتفاقية، تنهض بولندا بحقوق الطفل في المحافل الدولية وكذلك من خلال سياساتها الداخلية.

وفي الختام، نعلم جميعاً أن النهوض بحقوق الطفل يعني حماية مستقبلنا المشترك. والاستثمار في الأطفال هو أحد أهم الاستثمارات الطويلة الأجل التي يمكن أن تقدمها المجتمعات.

السيد لاوبر (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): ترحّب سويسرا بعقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى بمناسبة الذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقية حقوق الطفل، فضلاً عن المؤتمر المعقود في قصر الأمم في جنيف. ولا تتمتع أي اتفاقية أخرى بهذا الاعتراف والشرعية العالميين، مما يعكس الإرادة السياسية للدول من جميع مناطق العالم والتزامها باحترام حقوق الطفل وتعزيزها وحمايتها.

ومع ذلك، لا تزال التحديات قائمة. فلا يزال عدد كبير من الأطفال بدرجة تثير القلق يعيشون في فقر أو في المناطق المتأثرة بالصراع المسلح أو الكوارث الطبيعية. وليس بوسع الكثير من الأطفال الذهاب إلى المدرسة أو أنهم يتعرضون لأشكال من العنف والتمييز والإيذاء والإهمال أو يُحرمون من حريتهم.

وتقع على كاهلنا كدول مسؤولية اتخاذ تدابير ملموسة لحماية الأطفال من جميع أشكال العنف وتوفير مكان آمن لهم للنمو. وتضطلع سويسرا بهذه المسؤولية بأقصى درجات الجدية. ومن أجل تعزيز تنفيذ التوصيات التي قدمتها لجنة حقوق الطفل إلى سويسرا، اعتمدت الحكومة مجموعة من التدابير، لا سيما لحماية الأطفال من العنف وضمان احترام حقوق الأطفال في أماكن الرعاية أو أولئك الذين لديهم والدان محرومان من حريتهما.

وعلى المستوى الدولي، تدعم سويسرا، بين أمور أخرى، ”الشراكة العالمية من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال“ وتعمل على ضمان حصول الأطفال على التعليم الجيد في المناطق المتأثرة بالنزاع المسلح وتشجع إعادة الإدماج الاجتماعي للجنود الأطفال السابقين.

ولكن سويسرا تؤكد أن الأطفال ليسوا مجرد أشخاص ضعفاء يحتاجون إلى حمايتنا. وكما أوضحت الإضرابات الأخيرة المتعلق بالمناخ، فإن الأطفال هم أطراف فاعلة وعوامل للتغيير. ولذلك، يقع على كاهلنا التزام بالاهتمام بمطالبهم وأفكارهم المبتكرة. وبالتالي، فإن ثمة أهمية قصوى لتوفير منصة لمشاركة الأطفال وتعبيرهم عن أنفسهم. وهذا هو السبب في أنه من دواعي سروري رؤية مشاركة الكثير من الأطفال في هذا الحدث اليوم. ونهنئهم على عزمهم ونشجعهم على مواصلة الجهر بآرائهم والدفاع عن حقوقهم.

وتنتهز سويسرا فرصة هذه الذكرى للتعبير عن أملها في تحقيق مزيد من الالتزام والتعاون في التنفيذ الكامل للاتفاقية من

أجل جعل حقوق الطفل حقيقة واقعة في جميع أنحاء العالم. ونؤكد أهمية التعاون مع المجتمع المدني وجميع آليات الأمم المتحدة لاحترام حقوق الطفل وتعزيزها وحمايتها. وفي هذا الصدد، تدعم سويسرا مبادرة اليونيسف العالمية ”لكل طفل، كل حق“، وتشجع جميع الدول على الانضمام إلى هذا الجهد.

الرئيس بالنيابة: قبل أن أعطي للممثل الدائم لبنغلاديش، أود أن أشير هنا إلى أن هذا البيان قد يكون آخر بيان يلقيه أمام الجمعية العامة قبيل مغادرته إلى بلده، بنغلاديش.

السيد بن مؤمن (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى بمناسبة الذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل. كما حضر وفد بنغلاديش الحدث التذكاري الرفيع المستوى الذي نُظم في ٢٥ أيلول/سبتمبر على هامش الأسبوع الرفيع المستوى.

إن التزام بنغلاديش بتعزيز وحماية حقوق الأطفال لا يزال ثابتا. ونحن نحتفل بعيد ميلاد مؤسس دولتنا، بانغاباندو شيخ مجيب الرحمن، في ١٧ آذار/مارس في بلدنا باعتباره اليوم الوطني للطفل. وذلك دليل فريد على الأهمية التي كان يوليها، كما نفعل جميعنا، لحقوق الطفل.

لقد كانت بنغلاديش من أوائل البلدان التي صدقّت على مختلف صكوك الأمم المتحدة والصكوك الدولية الهامة المتعلقة بحقوق الطفل. كما تسترشد خططنا وإجراءاتنا الوطنية المتعلق بالأطفال بالاتفاقية للوفاء بالتزاماتنا الدولية. وتحت قيادة رئيسة الوزراء الشيخة حسينة، تنفذ الحكومة برنامجًا شاملاً بدأ بالفعل يؤتي ثماره في مجال الحد من وفيات الأمهات والرضع وزيادة تغذية الأطفال وتحسين الصحة والتعليم والقضاء على إساءة معاملة الأطفال ومنع الاتجار بهم وإيقاف عمل الأطفال في الأعمال الخطرة وإعادة تأهيلهم. ويشكل ضمان رفاههم ونمائهم بشكل عام من خلال أحكام السلامة الاجتماعية جزءًا لا يتجزأ من نهج يشمل المجتمع بأكمله لتنفيذ رؤية عام ٢٠٢١. وسنحتفل كدولة فتية باليوبيل الذهبي لاستقلالنا في عام ٢٠٢١. ونتوقع أيضًا الخروج من وضع أقل البلدان نمواً إلى وضع البلدان النامية بحلول عام ٢٠٢١. وفي ضوء هذه المسيرة، نأمل في توفير مستقبل أفضل لأطفالنا.

وتقديراً لجهود حكومة بلدنا المستمرة لتطوير مهارات شبابنا، بما في ذلك في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإعدادهم للثورة الصناعية الرابعة، حصلت رئيسة وزرائنا مؤخراً على لقب ”نصير تنمية مهارات الشباب“ الذي تمنحه اليونيسف. وتعزز برامج صحة الطفل لدينا حقوق الأطفال، بدءًا من الولادة. وحققنا نجاحًا هائلاً في مجال تلقيح الأطفال. وتقديراً لذلك، حصلت رئيسة وزرائنا هذا العام على جائزة ”بطل اللقاحات“ التي يمنحها التحالف العالمي للقاحات والتحصين ومنظمة الصحة العالمية.

إن هناك حوالي ١٧ مليون طفل مشردون في جميع أنحاء العالم بسبب الصراع والعنف، وكذلك بسبب الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الأخرى. وعندما يحدث هذا النزوح، تكون الهياكل الأسرية والمجتمعية المحلية معرضة للانهيار وهو ما ينطبق أيضا على المؤسسات التقليدية، مما يجعل الأطفال النازحين أكثر عرضة للاستغلال والإيذاء والإهمال. وهذا ما شهدناه عن قرب أثناء التعامل مع أزمة الروهينغيا. وتستضيف بنغلاديش ١,١ مليون من مواطني ميانمار المهجرين قسراً، والذين يشكل النساء والأطفال نسبة ٦٠ في المائة منهم. وتعمل حكومة بلدنا مع ميانمار والمجتمع الدولي من أجل تلبية احتياجاتهم الإنسانية. ومع ذلك، إذا طال أمد المشكلة، فهناك مخاطر تلوح في الأفق بارتكاب جرائم مثل الاتجار غير المشروع والزواج القسري وتجارة المخدرات والاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية والاسترقاق القسري ودعارة الأطفال. ونوجه انتباه الجمعية العامة إلى تلك المسائل.

وفي هذا اليوم الذي نحتفل فيه بالذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد الاتفاقية، يجب أن ننتهز هذه المناسبة ليس للتدليل على التزامنا الجماعي بتعزيز حقوق الطفل وحمايتها في جميع أنحاء العالم فحسب، بل أيضا بتنفيذها. وبينما ندخل العقد الأخير لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، يجب أن نضاعف جهودنا لكي نتمكن من التحرك صوب تحقيق تلك الأهداف والغايات ودعم حقوق الطفل.

السيد أموس (كندا) (*تكلم بالفرنسية*): يشرف كندا أن تحتفل اليوم بالذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل. وننضم إلى المجتمع الدولي في إعادة تأكيد تصميمنا على منح أطفالنا أفضل بداية ممكنة في الحياة.

لقد سلط العديد من المتكلمين اليوم الضوء على الإنجازات العديدة التي تحققت خلال العقود الثلاثة الماضية، ولكن أيضًا التحديات التي لا يزال يتعين التغلب عليها. وليس هناك دولة لديها سجل مثالي. فلا يزال العديد من الأطفال في كندا يواجهون تحديات كبيرة، لا سيما في المجتمعات المحلية للسكان الأصليين وفي الشمال. ويشكل أطفال السكان الأصليين أقل من ٨ في المائة من جميع الأطفال الكنديين ولكنهم يمثلون أكثر من نصف عدد جميع الأطفال الذين ترعاهم أسر كفيلة. وتشكل هذه أكثر الأولويات إلحاحًا بالنسبة لكندا، ونحن ملتزمون بإيجاد حلول تتمحور حول الطفل ويقودها السكان الأصليون وتركز على الوقاية لإحداث تغيير حقيقي بالنسبة للأجيال الحالية والمقبلة من الأطفال المنتمين للسكان الأصليين.

غير أن الفتيات في جميع أنحاء العالم ما زلن يواجهن حواجز منظمة تديم الفقر وعدم المساواة وتحد من إمكاناتهن وتحول دون الإعمال الكامل لحقوقهن الأساسية. لقد ذكر العديد من الممثلين اليوم أهمية التعليم. وكندا تتشاطر وجهة النظر تلك. وهذا هو السبب في أننا جعلنا التعليم إحدى أولوياتنا، بما في ذلك في مؤتمر قمة مجموعة السبعة في شارلوفوا العام الماضي، حيث أعلن عن استثمارات تجاوز مجموعها ٣,٨ ملايين دولار لدعم تعليم النساء والفتيات.

(*تكلم بالإنكليزية*)

ولذلك أيضا كانت كندا أحد أهم الداعين إلى إقامة اليوم الدولي للفتاة، ولذلك السبب تدعم كندا دعما قويا البرنامج العالمي المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف لتعجيل وتيرة الإجراءات الرامية إلى القضاء على زواج الأطفال. وسنواصل العمل مع جميع أصحاب المصلحة بشأن هذه المسألة الهامة، بما في ذلك من خلال الشراكات والمساعدة الإنمائية والمبادرات المتعددة الأطراف، مثل قرار الجمعية العامة بشأن الأطفال والزواج المبكر والقسري، الذي تشاركنا مع زامبيا في تقديمه.

ولكي نكون فعالين يجب أن تصل جهودنا إلى الفئات الأكثر تهميشا وحرمانا. وليس في مقدور أي منا أن يختار المكان الذي يولد فيه، وعلى الأخص الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة. فهؤلاء الأطفال يحتاجون إلى الحماية، ويحتاجون إليها الآن. فقد قتل منهم بالفعل، أو شوه، أكثر من ١٢ ٠٠٠ في العام الماضي – وهو العدد الأكبر على الإطلاق. تسعى مبادئ فانكوفر لحفظ السلام ومنع تجنيد واستخدام الجنود الأطفال، التي أعلنت في ٢٠١٧، إلى تحسين الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في ذلك الصدد. ونحن فخورون بان ٩٥ بلدا قد أيدت مبادئ فانكوفر في عامين فقط.

ويتعين علينا أن نترجم التزاماتنا إلى أفعال. ويتعين علينا أن نفعل ذلك معا، متحدين كدول وكشركاء. وهذا هو نوع عضو مجلس الأمن الذي ستكونه كندا: عضو يمارس الشمولية ويتميز بالابتكار والانفتاح والصدق والموثوقية – يعمل مع جميع الدول الأعضاء لما فيه مصلحة جميع الدول الأعضاء، ومن أجل جميع الأطفال حول العالم. وفي الواقع، تساهم جميع أولوياتنا لمجلس

الأمن، بما في ذلك التصدي لتغير المناخ، والحفاظ على السلام وتعزيز المساواة بين الجنسين، في النهوض بحقوق الطفل.

وفي الختام، نود أن نشيد بجميع الذين تعهدوا اليوم بتجديد التزامهم بحقوق الأطفال. فنحن جميعا سنستفيد عندما تتاح لكل طفل فرصة عادلة لتحقيق النجاح.

الرئيس بالنيابة: أود أن أذكر الوفود المشاركة بأن لدينا قائمة طويلة من المتكلمين. لذا، أرجو التكرم بالتقيد بالوقت المتاح، وهو ثلاث دقائق لكل متكلم.

السيد ميموني (الجزائر) (*تكلم بالفرنسية*): يشكل الاحتفاء بالذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل، بلا شك، مناسبة خاصة يركز فيها الحاضر والمستقبل على الأطفال. إن احتفال اليوم الذي يتمز علاوة على ذلك بمشاركة الأطفال والمراهقين، الذين أرحب بهم، فرصة طيبة للتذكير بالالتزامات التي قطعت قبل ثلاثة عقود لكفالة أن يتمتع جميع الأطفال – على نحو إلزامي وغير قابل للتفاوض – تمتعا كاملا بحقوقهم الأساسية.

فبالإضافة إلى تقييم التزاماتنا، تتيح هذه الذكري السنوية فرصة للتأكيد على الحاجة الماسة إلى مواصلة جهودنا الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق جميع الأطفال في العيش والنمو والتعلم والازدهار وأن يستمع إليهم – وبعبارة أخرى، لضمان الاحترام الصارم لمبدأ المصالح الفضلى للأطفال.

وقد وضعت الجزائر الأطفال، منذ استعادتنا سيادتنا الوطنية، في صلب سياساتها وبرامجها الوطنية، ساعية إلى كفالة وتعزيز حقوقهم عن طريق التشريعات والقواعد التنظيمية. وتعكس النتائج القوية التي تحققت على تلك الجبهات الجهود الدؤوبة التي بذلها بلدي والتي بيّنها في تقريره الوطني الطوعي المقدم في تموز/يوليه إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي ذلك السياق، أدي مبدأ التعليم الإلزامي المجاني من دون أي تمييز بين البنات والبنين إلى ارتفاع معدل الالتحاق بالمدارس إلى ٩٨,٥ في المائة في ٢٠١٨.

وقد تحققت مكاسب مماثله في النتائج الصحية. وعلى وجه التحديد، ساعد برنامج الجزائر الموسع للتحصين، الذي صنفته اليونيسيف بوصفه واحدا من أكثر البرامج الصحية فعالية، بفضل الحصول مجانا على الرعاية الصحية والتطعيم، على خفض معدل وفيات الرضع من ٤ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٢,٣ في المائة في عام ٢٠١٨.

وعلاوة على ذلك، اعتمدت الحكومة الجزائرية في تموز/يوليه ٢٠١٥ قانونا يرسخ لضمانات لحماية الأطفال من جميع أشكال التحامل والإهمال والعنف وسوء المعاملة والاستغلال ويهدف إلى حماية تلك الحقوق في حالات الطوارئ والكوارث والحروب والنزاعات المسلحة، وكذلك ضد وسائط الإعلام، وذلك للحيلولة دون إلحاق أي ضرر بسلامتهم البدنية أو العقلية.

ويعني ذلك أن جميع جهود بلدي في هذا المجال تجسد تماما تصميمه على التمسك بالتزاماته الدولية عملا باتفاقية حقوق الطفل وكذلك بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠.

إننا نحتفل بالذكري السنوية الثلاثين لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل فيما يشهد العالم تغيرا سريعا، وتواجه الحقوق المكرسة في الاتفاقية تحديات جديدة بسبب ظهور تكنولوجيات معلومات واتصالات جديدة وتغير المناخ والتفاوتات في التنمية وتدفقات الهجرة. إن هذه التطورات تدعونا إلى العمل معا على نحو أوثق لاتخاذ إجراءات جماعية في مواجهة هذه التحديات المتزامنة التي تزيد من التهديدات التي يواجهها الأطفال الضعفاء. ولن نتمكن من بناء عالم أفضل لأطفالنا ومواطنينا في المستقبل إلا من خلال نهج واسع وشامل يحترم الخصائص الثقافية المحددة لكل دولة.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تأييد وفد بلدي للبيان الذي أدلي به في وقت سابق ممثل تونس بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية.

السيدة راز (أفغانستان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الجمعية العامة على عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى الهام للغاية بمناسبة الذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل، التي تتزامن مع يوم الطفل العالمي. وكما قيل، فإن طلب اتخاذ إجراء وضمان أن يتمتع كل الأطفال بكل حقوقهم أمر حسن التوقيت بحق.

وللأسف، فإن الأطفال في جميع أنحاء العالم ما زالوا يعانون من ألم فقدان آبائهم أو حياتهم جراء النزاعات، على الرغم من التاريخ الطويل لهذه الاتفاقية الهامة. إنهم لا يزالون يتوقون إلى طفولة سلمية ومنصفة وإلى أمان وإلى حياة أفضل. ولا يزال يتعين على العديد منهم سلوك الطريق الطويل والخطر بحثا عن ملجأ. وما زالوا يطالبون بالحماية المتساوية والحقوق المتساوية.

وقد تغيرت ديناميات وخطورة التحديات التي يواجهها الملايين من الأطفال على الصعيد العالمي بشكل كبير منذ اعتماد الاتفاقية. إن مجتمعاتنا تضررت من النزاعات المسلحة والتشرد الداخلي وتغير المناخ والإرهاب والجريمة العابرة للحدود الوطنية.

كما هو الحال في أماكن أخرى، فإن الأطفال في أفغانستان من بين أضعف الفئات الاجتماعية. وتمثل حمايتهم أولوية أمن وطني والتزاما بحقوق الإنسان من جانبنا تجاه أطفالنا. وفي العقد الماضي، خصصت حكومة أفغانستان، بوصفها طرفا في الاتفاقية، موارد مؤسسية وقانونية لصياغة سلسلة من مشاريع القوانين وخطط العمل الوطنية والموافقة عليها والعمل بها لحماية الأطفال والحفاظ على حقوقهم.

وبصفتنا حكومة ودولة مسؤولتين، فإننا ملتزمتين بتهيئة بيئة تفضي إلى رفاه أطفالنا الاجتماعي والبدني والعقلي. فيما يتعلق بالتعليم، وضعنا الخطة الاستراتيجية الوطنية للتعليم من أجل توسيع نطاق الحصول على التعليم المنصف، وزيادة الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية. واعتمدنا أيضا إعلان المدارس الآمنة لحماية الأطفال من آثار النزاع. وأكثر من مليون طفل، بمن فيهم ٣,٥ ٩ ملايين فتاة، يذهبون إلى المدرسة اليوم، وبعضهم متحلين بأقصى قدر من الشجاعة في مواجهة التهديدات الناشئة عن حركة طالبان وغيرها من الجماعات المسلحة التي تعارض تعليم المرأة والفتاة.

لقد أحرزنا تقدما كبيرا في السعي إلى إنهاء عمل الأطفال. وتشكل الاستراتيجية الوطنية لعمل الأطفال الأساس القانوني للقضاء على استغلال الأطفال في القوى العاملة. وقد أطلقنا برامج التدريب وحملات التوعية العامة على نطاق البلد، واتخذنا التدابير الوقائية الرامية إلى القضاء على عمالة الأطفال عمليا بحلول ٢٠٣٠.

ويُعزى جزء من تعرض الأطفال الأفغان للأذى في مناطق النزاع إلى استخدامهم العشوائي كدروع بشرية من جانب حركة طالبان. وسير الحرب في المناطق السكنية يهدد حياة الأطفال. وتم الإيعاز لقواتنا الأمنية مرارا وتكرارا بالحفاظ على المبادئ الأساسية لشن الحرب، وفقا للقانون الدولي الإنساني وتم توعيتها بذلك بصورة متكررة، فضلا عن الحتميات الأخلاقية والأخلاقيات الحديثة للحرب، من أجل تفادي سقوط الضحايا في صفوف المدنيين، بمن فيهم الأطفال، في عملياتها. بيد أن الجماعات الإرهابية، ولا سيما طالبان، ليس لديها هذه القواعد أو أي التزامات دولية أو وطنية.

ومن هذا المنبر الدولي، من الأهمية بمكان أن أدعو حركة طالبان إلى التوقف عن استخدام الأطفال في المجمعات المدنية كدروع ووقف قتل الأطفال الأبرياء. فعلى سبيل المثال، أودت التفجيرات الانتحارية التي وقعت في كابل في الأسبوع الماضي بحياة ١٢ شخصا، من بينهم ثلاثة أطفال. وكان من بينهم

طفلان من أسرة واحدة، أخٌ وأخت. في الليلة التي سبقت الهجوم، احتفلت الأسرة بعيد الميلاد السابع لطفل من الطفلين الذين قُتلا في الهجوم.

هذه هي قصة الأطفال في أفغانستان، كما هي قصة العديد من الأطفال في جميع أنحاء العالم الذين يفقدون حياتهم نتيجة النزاعات التي طال أمدها والهجمات الإرهابية. وهناك حاجة الآن أكثر من أي وقت مضى في تاريخنا لالتزامنا وتعهدنا المشتركين كدول أعضاء من أجل المساعدة على ضمان التنفيذ الكامل لالتزاماتنا بموجب اتفاقية حقوق الطفل. تجدد أفغانستان التزامها بالاتفاقية، بوصفها دولة عضو نشطة في الأمم المتحدة، وسنبذل قصارى جهدنا للدعوة إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لكفالة سلامة وأمن كل طفل في أفغانستان وتزويدهم بالوسائل والموارد اللازمة لحماية حقوقهم.

السيد هوك (نيوزيلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد كان لاتفاقية حقوق الطفل تأثيرٌ عميقٌ على مدى سنوات الـ ٣٠ على الطريقة التي نعمل بها مع الأطفال، وبالتالي، الكيفية التي نضع بها سياساتنا وممارساتنا، من عملنا هنا في الأمم المتحدة، إلى غرف الدراسة وفي المجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم. وتشارك نيوزيلندا في الاحتفال بالنجاحات التي تحققت على مدى الـ ٣٠ عاما الماضية. ونحن فخورون بإنجازاتنا، وجددنا التزامنا بالاتفاقية من خلال تعهد طوعي للجنة حقوق الطفل.

لكن هذه الذكرى السنوية هي أيضا تذكير مهم بما نحتاج إلى مواصلة التركيز عليه. وبصورة عامة، فإن معظم الشباب النيوزيلنديين يبلون بلاء حسنا. ومع ذلك، فإننا ندرك أن الكثير من الأطفال والشباب وأسرهم يواجهون المحن والحرمان والضغوط التي تخفّض من رفاههم وتقلل من فرصهم في الحياة.

وفي آب/أغسطس، أطلقت نيوزيلندا أول استراتيجية لها بشأن رفاه الأطفال والشباب لمواجهة تلك التحديات. وكنا نعلم أنه كي تتكلل الاستراتيجية بالنجاح، يجب أن تجسد ما يريده الأطفال. وتمت دعوة الأطفال والشباب وأسرهم إلى تبادل الأفكار والخبرات والرؤى بشأن ما يمكن أن يساعد على جعل نيوزيلندا أفضل مكان في العالم بالنسبة للأطفال والشباب. لقد استمعنا لأكثر من ٦ ٠٠٠ من الأطفال والشباب الذين لا تُسمع أصواتهم في أغلب الأحيان. وهي تشمل الأطفال والشباب الذين يعيشون في فقر، أو تحت رعاية الدولة أو من ذوي الإعاقة، فضلا عن المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية والميول الجنسية وحاملي صفات الجنسين، أو من المهاجرين الجدد أو من الذين تم تشخيصهم من ناحية الصحة العقلية.

وأخبرنا الأطفال والشباب عن السعادة والأسرة والأصدقاء. وأسرّوا بأنهم يريدون أن يُقبلوا كما هم وكما يريدون أن يصبحوا. ونقلوا أيضا أن الحياة صعبه حقا بالنسبة للبعض منهم، وأن الصحة العقلية تمثل مشكله كبيره، فضلا عن أن توفر المال للحصول على أشياء أساسية من قبيل الطعام والملابس ومنزل جيد للعيش فيه هو مشقة كبيرة بالنسبة لكثير من الأسر. وساعدت أصواتهم في تشكيل استراتيجية نيوزيلندا. كما سيبقون معنا إذ نتخذ الإجراءات لتنفيذ أهدافها، وإذ نواصل عملنا من أجل إعمال الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية لجميع الأطفال والشباب.

وإذ تبلغ الاتفاقية الـ ٣٠ من العمر، من الواضح أن العمل لم ينجز بعد في هذا الصدد. ويمكننا، بل ويجب علينا، أن نفعل المزيد من أجل الأجيال القادمة. أتمنى يوما سعيد للجميع بمناسبة اليوم العالمي للطفل.

السيدة بوغياي (هنغاريا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يسعدني ويشرفني حقا أن أمثل بلدي في الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل مع جميع الحاضرين، ومع جميع هؤلاء الفتيان والفتيات الرائعين. لقد وفّر لنا الإصغاء للأطفال الذين تكلموا اليوم فهما حقيقيا لسبب عملنا هنا.

وهذه الذكرى السنوية خاصة بالنسبة لنا، لأننا نحتفل هذا العام أيضا بالذكرى السنوية الثلاثين للتحول الديمقراطي في هنغاريا. وفي هذه المناسبة، تؤكد هنغاريا من جديد التزامها القوي بالتنفيذ الكامل للاتفاقية. ونحن فخورون بأن نكون من بين أوائل البلدان التي انضمت إلى التعهد العالمي لليونيسيف، مما يؤكد مجددا جهودنا الدؤوبة لجعل الاتفاقية حقيقة واقعة بالنسبة لكل طفل.

وشهد نظام حماية الطفل ورعايته في هنغاريا تحولا كبيرا على مدى ال ٣٠ سنة الماضية. فقد صدقنا على البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل – بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة وبيعهم واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية – وعلى اتفاقية مجلس أوروبا المعروفة باسم اتفاقية لانزاروتي والتي تهم حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي. وعززنا آليتنا لمنع العنف ضد الأطفال وإساءة معاملتهم وإيذائهم وإهمالهم والقضاء على كافة أنواع هذه الانتهاكات. وقدمت الحكومة هذا العام نموذج دار الطفل Barnahus لإجراء تحقيقات خاصة وملائمة للمهملين من الأطفال والمعتدى عليهم ولتوفير العلاج لهم.

ونؤكد من جديد، في الذكرى السنوية العاشرة للمبادئ التوجيهية للرعاية البديلة للأطفال التي حلت هذه السنة، التزامنا بدعم حقوق الأطفال الذين يفتقرون إلى الرعاية الأبوية عن طريق تيسير التبني، واستكمال إضفاء الطابع المؤسسي على تلك الحقوق وكفالة حصولهم على رعاية أسرية لائقة. وقد حققنا في هذا الصدد نتائج مشجعة سنتشاطرها معكم. فعلى سبيل المثال، بدأ ارتفاع معدل تبني الأطفال منذ عام ٢٠١٠ واستطاع حاليا ٧٠ في المائة من الأطفال المشمولين بالحماية أن ينعموا بالعيش في بيئة أسرية. وأود أن أبلغكم أن الحكومة قد نفذت سياسة اجتماعية شاملة لضمان إدماجهم وتكافؤ فرصهم.

وقدمت حكومة بلدنا في ذلك الإطار العام الماضي، دعما لحقوق الأطفال ومصالحهم الفضلى، مساعدة اجتماعية لرياض الأطفال والمدارس ووفرت وجبات مدرسية مجانية للأطفال المحتاجين في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك خلال العطلات المدرسية. ونلتزم بهذا الدعم إيمانا منا بأن الأطفال ذخر مشترك لمجتمعنا.

السيد فيفيلد (أستراليا) (*تكلم بالإنكليزية*): تحرص أستراليا حرصا شديدا على أن يستفيد الأطفال من حقوقهم الكاملة داخل البيت وخارجه. وتعد هذه إحدى الأمانات المقدسة التي تتولى الدول الأعضاء الحفاظ عليها. ونعتبر اليوم مبادرة عظيمة ومرحبا بها – محفل للاستماع إلى آراء الأطفال.

وما يبعث في نفوسنا الاطمئنان المعدل العالي الذي حققه غالبية الأطفال الأستراليين بانخراطهم في التعليم والاستفادة من نظام للرعاية الصحية عالية الجودة والعيش في منازل ومجتمعات محلية تنعم بالأمان. ونلتزم بتمكين أطفالنا من خلال مؤسسات عامة قوية، وكفالة ولوجهم إليها على نحو منصف للجميع دون تمييز.

ومع ذلك، يجب علينا، خاصة في عالمنا المتصل بشبكة الإنترنت، حماية الأطفال وإتاحة حيز آمن لهم ليعيشوا طفولتهم بشكل لائق. وقد أنشأت الحكومة الأسترالية لهذا السبب مكتب مفوض شؤون السلامة الإلكترونية للأطفال ودعمته بنظام تشريعي يعد الأول من نوعه عالميا للحد من التسلط على الأطفال عبر الإنترنت. ويخول هذا النظام للمفوض الصلاحية لإدارة المنابر على شبكة الإنترنت على النحو الذي يسمح له بحذف المواد المتعلقة بالتسلط عبر الإنترنت وإنزال عقوبات صارمة في حالة عدم امتثال أصحابها لذلك. ويجب أن توائم الأدوات اللازمة لحماية الأطفال وكفالة تمتعهم بحقوقهم، التي يظل أعظمها حقهم في طفولة لائقة، التحديات المستجدة التي تواجههم.

بيد أن أستراليا تعترف بأنه لايزال بعض الأطفال يواجهون عقبات تحول دون تمتعهم الكامل بحقوقهم. ونحن نعمل من أجل دعم الأطفال الذين يواجهون تحديات خاصة – الأطفال من سكان القبائل الأصلية وجزر مضيق توريس، والأطفال ذوو الاحتياجات الخاصة، والأطفال الذين يعيشون في المناطق النائية، والأطفال المثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين والأطفال الذين يعانون من عدم الاستقرار والضغط الأسري.

ونرى استماعنا لآراء الأطفال أمرا ضروريا لتوجيه عمل حكوماتنا. فعلى سبيل المثال أنشأت حكومات الولايات والأقاليم مجموعة من المبادرات لدعم الأطفال ليبدوا آراءهم في المسائل التي تهمهم وليشاركوا في اتخاذ القرارات الحكومية. ويحظى وزير الكومنولث الجديد للشباب بدعم من فرقة عمل تدرس بهمة مجموعة من الآليات لتحسين مشاركة الأطفال والشباب وإشراكهم في اتخاذ القرارات الحكومية.

وبالإضافة إلى ذلك، أجرت أول مفوضة وطنية مستقلة لشؤون الأطفال في أستراليا مشاورات مع أكثر من ٠٠٠ ٢٨ طفل منذ تعيينها سنة ٢٠١٥ للاستماع إليهم مباشرة في المسائل التي تؤثر على حياتهم في الحاضر والمستقبل. وأجرت المفوضة المعنية بشؤون العدالة الاجتماعية للسكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس أيضا سلسلة من الزيارات والمحادثات مع نساء الشعوب الأصلية وفتياتها في جميع أنحاء البلد. وتعيّن أستراليا سنويا ممثلا للشباب لدى الأمم المتحدة، وقد أدلى ممثلها الحادي والعشرون في الدورة الحالية للجمعية العامة في بداية تشرين الأول/أكتوبر خطابا تضمّن أفكاره والمناقشات التي خاضها مع الشباب الأستراليين من جميع أنحاء الباد بشأن آمالهم وأحلامهم للمستقبل.

وتلتزم أستراليا بالتصدي للتحديات التي تمنع بعض الشباب في مجتمعنا من الإعمال الكامل لحقوقهم. وتلتزم أيضا بتحقيق آمالهم ودعم الأطفال لتحقيق كامل إمكاناتهم في أن يصبحوا المواطنين الصالحين والمساهمين الكبار الذين نريد لهم جميعا أن يكونوا.

السيدة سينيوراتني (سري لانكا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يغتنم وفد بلدي فرصة احتفالنا بالذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل ليؤكد من جديد التزام سري لانكا الثابت والراسخ بتعزيز حقوق الطفل وحمايتها. إن الأطفال حاضرنا ومستقبلنا، وسيعود استثمارنا البنّاء فيهم بالنفع على الاقتصاد والمجتمع على حد سواء.

ولئن كنا نشيد بإحراز تقدم ملموس في جوانب عديدة من رفاه الأطفال في كافة أنحاء العالم، فإننا ندرك أنه لا يزال هناك الكثير من العمل الذي لم ينجز بعد. ومما يثير قلقنا أننا لا نزال في مواجهة تحديات عديدة في مختلف مجالات حقوق الطفل تتسبب في تخلف الكثير من الأطفال عن الركب. وتؤثر الآثار المستمرة للفقر وانعدم المساواة والآثار السلبية لتغير المناخ والنزاعات المطولة والأزمات الإنسانية، على سبيل الذكر لا الحصر، سلبا على حياة الأطفال الغضة في كثير من أنحاء من العالم.

ويجب علينا ونحن نحتفل بهذا الإنجاز الهام وبكون اتفاقية حقوق الطفل أحد أهم معاهدات حقوق الإنسان المصادق عليها على نطاق واسع، أن نضاعف جهودنا من أجل تحقيق أهدافها. وينبغي في هذا السياق إجراء تقييم نزيه للإنجازات والتحديات إذا أردنا حقا ألا يتخلف أي طفل عن الركب، وسيتسنى لنا ذلك بمنحه حقوقه المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يحق له التمتع بها. وينبغي لنا أيضا الاعتراف بالفرص التي تتيحها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واستثمارها بشكل استباقي في الأطفال والشباب، وبالتالي حمايتهم من التعرض للتمييز وعدم المساواة وسوء المعاملة.

واعتمدت سري لانكا على الصعيد الوطني نهجا شاملا في تنفيذ الاتفاقية بحيث يكمل الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة ويعززها. وتدين سري لانكا كافة أشكال العنف المرتكب ضد الأطفال وتنتهج سياسة عدم التسامح إطلاقا في هذا الصدد. وعلاوة على ذلك، فقد كنا من أوائل الدول التي صدقت على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، ووقعت سري لانكا، إظهارا لالتزامها بالقضاء على التحديات المرتبطة ببيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية، على البروتوكول الاختياري الذي يحمل نفس التسمية وصدقت عليه سنة ٢٠٠٦.

واتخذت تدابير لإنفاذ الاتفاقية وبروتوكوليها الاختياريين من خلال إجرائها للإصلاحات القانونية اللازمة، التي تشمل أيضا صياغة وتنفيذ سياسات وخطط عمل ترعاها أعلى مستويات الحكومة وتلتزم بها، بما في ذلك المشاركة الفعالة للمجتمع المدني والمنظمات المجتمعية.

ويغتنم وفد بلدي هذه الفرصة ليعرب عن تقديره للعمل الذي تقوم به اليونيسيف في جعل العالم مكانا أفضل للأطفال. وتود سري لانكا، أن تشكر بصفة خاصة مكتب اليونيسيف المحلي الذي عمل باستمرار، بالتشاور مع المؤسسات الوطنية، من أجل تحسين حياه الأطفال في البلد.

السيد القادري (المغرب) (*تكلم بالفرنسية*): اتحد زعماء العالم حول قضية مشتركة قبل ٣٠ عاما وقطعوا وعدا تاريخيا للأطفال: ببذل كل ما في وسعهم لبناء عالم صالح للأطفال ولتأكيد حقوقهم وحمايتها وتعزيزها. وبوصفها أول صك ملزم قانونا مكرسا حصرا لحقوق الطفل، ساعدت الاتفاقية على تحسين حالة الأطفال في جميع أنحاء العالم وتحويل حياة الملايين من الأطفال بطرق عديدة.

ويسرني أن أشير إلى أنه، خلال العقود الثلاثة الماضية، أسهم المغرب وأيد وضع كل صك دولي متعلق بحقوق الطفل وتقيد بالغالبية العظمى منها. إن التزام المغرب الحازم بالزخم الدولي لصالح الأطفال خيار استراتيجي ولا رجعة فيه، استنادا إلى الرؤية الطويلة الأجل لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، الذي جعل من حماية وتعزيز حقوق الطفل أولوية وطنية وإقليمية ودولية. علاوة على ذلك، ونظرا للالتزام الشخصي لصاحبة السمو الملكي الأميرة للا مريم، رئيسة المرصد الوطني لحقوق الطفل، حققت المملكة المغربية إنجازات ملحوظة في ضمان حصول الأطفال على كامل حقوقهم وكفالة رفاههم.

وإذ نجتمع في المقر اليوم، ينعقد بالتوازي المؤتمر الوطني السادس عشر لحقوق الطفل في مراكش في الفترة من ٢٠ إلى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، تحت رعاية جلالة الملك محمد السادس وتحت الرئاسة الفعالة لصاحبة السمو الملكي الأميرة للا مريم. والمؤتمر فرصة للاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين للاتفاقية والذكرى السنوية العشرين لمؤتمر الأطفال المغاربة.

ويعمل المغرب أيضا من أجل التمتع التام بحقوق الطفل في جميع أرجاء قارتنا، أفريقيا. وفي هذا الصدد، أود أن أسلط الضوء على الحملة القارية التي أطلقتها صاحبة السمو الملكي الأميرة للا مريم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، بعنوان ”مدن أفريقية بدون أطفال مرتبطة أوضاعهم بالشوارع“.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن رئاسة المغرب للمجلس التنفيذي لليونيسيف في عام ٢٠١٩ وشغلها لمنصب نائب رئيس المجلس في عام ٢٠٢٠ يشكل تكريس للعمل القيم والمبادرات التي اضطلعت بها المملكة للحفاظ على المصالح الفضلى للأطفال وتعزيزها. وأود أن أشيد باليونيسيف ومديرتها التنفيذية، السيدة هنريتا فوري، على جهودهم التي لا تكل لضمان إمكان تمتع جميع الأطفال في جميع أنحاء العالم بجميع حقوقهم.

لقد أوفت الـ ٣٠ عاما الماضية بكثير من وعود الاتفاقية وشهدت تحقيق تقدم كبير في أنحاء العالم. لكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. ولا تزال هناك تحديات متعددة،

وأخرى ناشئة، لها أثر سلبي للغاية على التمتع الكامل بحقوق الطفل، بما في ذلك تغير المناخ والتطرف المصحوب بالعنف والإرهاب والنزاع. اليوم، ونحن نحتفل بالذكرى السنوية الثلاثين للاتفاقية، يجب علينا جميعا أن نؤكد من جديد التزاماتنا ونعزز إجراءاتنا للوفاء التام والفعال برؤية هذه الوثيقة التاريخية، التي لم تفقد شيئا من إلحاحيتها أو أهميتها، والتصدي للتحديات الجديدة. وفي هذا المسعى المشترك، من الضروري أن يكون الأطفال شركاء كاملين لنا. ويجب أن تستند جهودنا المشتركة إلى مجموعة من الأهداف المتفق عليها دوليا. إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تتضمن الكثير من الوعود التي قطعت للأطفال في عام ١٩٨٩، بما في ذلك حكم إضافي بالغ الأهمية – الوعد بعدم ترك أي أحد خلف الركب، ولا سيما الأطفال. وتقع على عاتقنا مسؤولية تحقيق ذلك. فلنعمل معا لجعل ذلك حقيقة واقعة.

وأخيرا، أود أن أتمنى لجميع أطفال العالم يوما سعيدا في اليوم العالمي للطفل.

السيدة خيني (ميانمار) (*تكلمت بالإنكليزية*): نحن فخورون بالانضمام إلى احتفال اليوم بالذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل، التي تعتبر أهم صك عالمي من أجل الطفل، وأكثر معاهدة لحقوق الإنسان في التاريخ شهدت التصديق عليها على نطاق واسع. وعلى الرغم من أن حياة الملايين من الأطفال تحسنت منذ اعتماد الاتفاقية، قبل ٣٠ عاما، لا تزال حالة الأطفال حرجة في كثير من أنحاء العالم، ولا سيما في البلدان النامية. لا تزال هناك تحديات كثيرة في ضمان الإعمال الكامل لحقوقهم.

وبوصف ميانمار من أولى الدول الأعضاء التي صدقت على الاتفاقية في منطقتنا، فهي تود أن تغتنم هذه الفرصة لتؤكد من جديد التزامها بالإعمال الكامل للاتفاقية، من أجل ضمان حقوق الطفل. والحكومة ملتزمة التزاما تاما بدعم كل طفل في بلوغ إمكاناته الكاملة، في إطار تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وضمان عدم تخلف أي طفل عن الركب. كما نؤكد مجددا دعمنا للجهود الجماعية الرامية إلى تعزيز حقوق الأطفال على الصعيد العالمي.

لقد حققت ميانمار تقدما كبيرا بشأن حقوق الطفل منذ أن أصبحت دولة طرفا في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، في عام ١٩٩١. وكرست الحكومة الانتباه إلى مجالات الصحة والتعليم والحماية والتشريع، من بين مجالات أخرى، من أجل تعزيز حقوق الطفل. وزادت مخصصات الميزانية الوطنية للقطاعات الاجتماعية من ١٢,٢ في المائة في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ إلى ١٣,٨ في المائة في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. وبوصف ميانمار دولة طرفا مسؤولة في اتفاقية حقوق الطفل، فقد سنت القانون الوطني لحقوق الطفل في عام ١٩٩٣. وجرى تنقيح القانون واعتماده من جانب برلمان الاتحاد في تموز/يوليه بغية مواءمة السياسات والأطر التنظيمية الوطنية مع اتفاقية حقوق الطفل.

وعلاوة على ذلك، جرى إنشاء اللجنة المشتركة بين الوزارات لمنع الانتهاكات الجسيمة الستة ضد الأطفال أثناء النزاعات المسلحة في ٧ كانون الثاني/يناير لمنع الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة والتصدي لها. وفي الآونة الأخيرة، خلال الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين، صدقت ميانمار على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، لتعزيز جهودنا المستمرة الرامية إلى حماية وتعزيز حقوق الطفل والوفاء بالتزاماتنا الدولية.

ويشكل السلام والتنمية الاقتصادية بيئة تمكينية أساسية من أجل الإعمال الكامل لحقوق الطفل. وتسعى حكومة ميانمار جاهدة دون كلل لإنهاء نزاع مسلح داخلي مستمر منذ عقد له تأثير سلبي هائل على الأطفال الأبرياء. تحرم النزاعات الأطفال من حقهم في التعليم والرفاه، والأهم من ذلك كله أنها تحرمهم

من الأمل والتطلع إلى المستقبل. إن عملية السلام الجارية لمؤتمر بانغلونغ للقرن الحادي والعشرين تتضمن حماية حقوق الطفل باعتبارها أحد المبادئ الأساسية لبناء السلام المستدام.

وعلى الرغم من أننا دولة ديمقراطية فتية تواجه العديد من التحديات الأمنية والإنمائية فإننا سنستمر في إعطاء الأولوية القصوى لتعزيز وحماية وإعمال حقوق الطفل. وسنواصل السعي من أجل الإعمال التام لاتفاقية حقوق الطفل.

وأود أن أختتم بالإعراب عن تقديرنا العميق لليونيسيف على ما يقرب من سبعة عقود من إسهاما القيم في تحسين حياة الملايين من الأمهات والأطفال في ميانمار. ونتطلع إلى مواصلة تعاوننا الوثيق مع اليونيسيف في جهودنا الوطنية من أجل التنفيذ التام لخطة عام ٢٠٣٠ بغية عدم ترك أي طفل خلف الركب.

السيدة لوبيس دي خيسوس بيريس (تيمور – ليشتي) (*تكلمت بالإنكليزية*): يولد احتفال اليوم بالذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل زخما خاصا للمجتمع الدولي لمضاعفة جهوده ولكي نجدد التزامنا بحماية وتعزيز حقوق الإنسان للأطفال. ورغم التقدم الملحوظ المحرز في العقود الثلاثة الماضية، لا تزال هناك تحديات كبيرة، لا سيما بالنسبة للفتيات والأطفال ذوي الإعاقة والأطفال الذي يعانون أوضاعا من الحرمان والضعف، مثل أولئك الذين يعيشون في نزاعات مسلحة وأراض محتلة.

إن الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقية حقوق الطفل بالنسبة لنا، كأمة فتية، فرصة سانحة للتفكير في تيمور – ليشتي وفرصة بنفس القدر من الأهمية، لكي نسمع من الأطفال أنفسهم.

وقد قامت مفوضيتنا لحقوق الطفل، بالشراكة مع اليونيسيف وفريق الأمم المتحدة القطري، بتنظيم سلسلة من المناسبات، بما في ذلك من خلال إطلاق حملة لمكافحة العنف ضد الأطفال وحظر إشراك الأطفال في الأنشطة التجارية غير الرسمية بغية منع عمل الأطفال واستغلالهم. كما تم أيضاً تنظيم حلقات النقاش بشأن حقوق الطفل مع أعضاء الحكومة وأصحاب المصلحة المتعددين والأطفال أنفسهم. وقد سلطت هذه الفعاليات الضوء على أهمية التصدي للتمييز والعنف ضد الأطفال على مستوى الأسرة، بما في ذلك من خلال التصدي للقوالب النمطية والمواقف السلبية تجاه الأطفال المعوقين.

كما اضطلعنا أيضاً بعرضنا الثاني المسمى ”العرض الأزرق“ عند التمثال الذي يرمز إلى المسيح في عاصمتنا، حيث أقيم معرض للوحات الفنية التي رسمها الأطفال ليصوروا حقوقهم، وذلك لزيادة الوعي بحقوق الطفل.

ونعتقد أن إسماع صوت الأطفال والشباب أمر أساسي. وفي عام ٢٠٠٩، أنشأنا برلماناً من الشباب يتكوّن من شبابنا التيموريين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ١٧ سنة والذين يمثلون أقرانهم من البلديات للمشاركة في مناقشات وطنية بشأن القضايا الرئيسية والإسهام في التوصيات المقدمة إلى واضعي السياسات. واعتمدنا في عام ٢٠١٦ سياستنا للشباب، وفي عام ٢٠١٧ خطة عملنا الوطنية للأطفال.

وتوفر الحكومة أيضاً عملية لتسجيل المواليد في المستشفيات والعيادات، بما في ذلك عن طريق وزارة العدل، لتسجيل المواليد من أجل ضمان أن يكون لكل طفل مركز قانوني وألا يتعرّض للتمييز. وبالنظر إلى ماضينا القريب، اتخذت الحكومة أيضاً تدابير لتمكين الأطفال الذين ولدوا جراء الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاغتصاب، في سنوات الاحتلال العسكري، من الحصول على شهادات الميلاد، لأنهم كانوا محرومين من ذلك سابقاً لعدم إمكان تحديد هوية الأب.

تمثّل هذه الإجراءات التزام حكومة تيمور – ليشتي ببناء بيئة تشجع على الاحترام والحماية والتمتع بالحقوق لجميع البنات والبنين في بلدنا، بمن فيهم أولئك الذين يعيشون في المناطق

النائية والريفية. ومع ذلك، وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة، هناك اعتراف بالحاجة المستمرة إلى إدخال التحسينات وبأننا لا نزال نواجه تحديات مثل التصدي لسوء التغذية. وفيما يتعلق بالتعليم، تواصل الحكومة بذل جهودها الرامية إلى تحسين البيئة التعليمية من خلال تدابير فعالة في مجال تدريب المدرّسين؛ وضمان وجود مرافق الصرف الصحي والنظافة الصحية المناسبة، ولا سيما للفتيات؛ وتلبية احتياجات التعليم للأطفال ذوي الإعاقة.

وفي الختام، تلتزم تيمور – ليشتي بالإعمال الكامل لحقوق الطفل المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل وفي إطار أهداف التنمية المستدامة. ونحن ملتزمون بمواصلة بذل الجهود للتأكد من أن حقوق جميع الفتيات والفتيان والشباب محمية.

وأهنئ جميع الأطفال باليوم العالمي للطفل.

السيد تشيرنيول (كرواتيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نحيي هذا العام الذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد الاتفاقية التي تحظى بالتصديق على أوسع نطاق في تاريخ الأمم المتحدة: اتفاقية حقوق الطفل. كما أن الذكرى السنوية الثلاثين الهامة الأخرى هي ذكرى البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام.

وفيما يتعلق بعقوبة الإعدام، من الأهمية بمكان أن يوجه الانتباه إلى المادة ٣٧ (أ) من اتفاقية حقوق الطفل التي تحظر فرض عقوبة الإعدام على أشخاص لم يبلغوا ١٨ عاماً من العمر وقت ارتكاب الجريمة المزعومة. ويعترف بهذه القاعدة اليوم ١٩٦ بلداً صدق على الاتفاقية.

واستناداً إلى هذا القبول واسع النطاق، أقرّت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان في عام ٢٠٠٢ بأن قاعدة للقانون الدولي العرفي قد نشأت تحظر إعدام الجناة الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عاماً وقت ارتكاب الجريمة وأن هذه القاعدة تشكل الآن قاعدة آمرة.

ومع ذلك، أعربت اللجنة الدولية لمناهضة عقوبة الإعدام عن شواغل تشاطرها إياها كرواتيا: وتشير التقارير إلى أن الأطفال الجانحين يمكن أن يُحكم عليهم بالإعدام بالحقنة المميتة أو شنقاً أو رمياً بالرصاص أو بالرجم في ما لا يقل عن سبع دول. إن الأطفال، بغض النظر عما فعلوه، يستحقون أفضل من ذلك.

لقد تحسّنت حياة الملايين من الأطفال بفضل الإعمال التدريجي للحقوق والوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية وبروتوكوليها الاختياريين. لكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به.

وأودّ أن أقدم مثالين. يتأثر الأطفال بشكل غير متناسب بآثار تغير المناخ. وهي من أكثر المسائل إلحاحاً بالنسبة لجميع الأطفال في جميع أنحاء العالم. فمن حق كل طفل أن يكون كوكب الأرض صالحاً للعيش فيه. وما لم يتوقف تغير المناخ، ستتأثر معظم الحقوق المكفولة للأطفال حتما بسبب ذلك تأثراً شديداً.

ثانياً، يعاني العديد من الأطفال من عواقب الحكم على أحد الوالدين بالإعدام أو تنفيذ الإعدام فيه. ويطلق على أطفال المحكوم عليهم بالإعدام بدقة وصف الضحايا الثانويين. وينبغي أن ينظر في جميع الأوقات في أثر الأحكام المحتملة، بما في ذلك أحكام الإعدام، على مصالح الطفل الفضلى التي تهدف الاتفاقية إلى حمايتها.

وأدعو جميع الدول إلى اتخاذ التدابير المناسبة، بما في ذلك التدابير التشريعية، من أجل حماية الأطفال وضمان أن ينمو كل طفل في بيئة آمنة وخالية من الأخطار التي تهدد وجوده ومن العنف والتمييز.

السيد أموران (أوروغواي) (*تكلم بالإسبانية*): في الذكرى السنوية الثلاثين للتوقيع على اتفاقية حقوق الطفل، تودّ أوروغواي

أن تكرر التأكيد مرة أخرى على اعترافها بالمساهمة القيمة التي قدمتها الاتفاقية وبروتوكولاتها الاختيارية ذات الصلة.

ترى أوروغواي أن تعزيز وحماية حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق الفئات الضعيفة مثل الأطفال، مسألة ذات أولوية في سياستها الخارجية وفي مؤسساتها وفي إطار سياساتها العامة ككل، وهي ركيزة حقيقية للمجتمع بأوروغواي.

وصادقت أوروغواي على الخطوط التوجيهية الرئيسية للاتفاقية، بما في ذلك عدم التمييز والمصالح الفضلى للطفل ومشاركته، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ والتي نص عليها في وقت لاحق قانون الطفولة والمراهقة لعام ٢٠٠٤. وفي السنوات الأخيرة، تم إقرار عدد من القوانين التي تزيد من تعزيز التزام دولة أوروغواي بتلك الحقوق.

وبعد مرور ثلاثين عاماً على توقيع الاتفاقية، اتخذ المجتمع بأوروغواي خطوات واضحة إلى الأمام لإعمال الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للأطفال والمراهقين.

إن ضمان استمرار هذه العملية يعني أن علينا أن نضع لأنفسنا أهدافاً طموحة بغية تحقيق نموذج للتنمية يركز على زيادة الإنتاجية وزيادة الاستدامة الاقتصادية والبيئية. إن التحدي المتمثل في مواصلة الحد من الفقر، ولا سيما في البيوت التي فيها أطفال، ومكافحة أوجه عدم المساواة الجنسانية والإثنية والعرقية والإقليمية، كلها شروط أساسية للوصول إلى مجتمع يتسم بقدر أكبر من الديمقراطية والمساواة يمكن للأطفال والمراهقين فيه تحقيق إمكاناتهم الكاملة وإسماع أصواتهم.

وفي ضوء الالتزامات التي تعهدنا بها بموجب اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاتها الاختيارية، حسب الاقتضاء، أود أن أسلّط الضوء على التدابير التالية المتخذة كالتزام بتعزيز وحماية وإعمال حقوق الأطفال فيما نحتفل بالذكرى السنوية الثلاثين للاتفاقية.

أولاً، أود أن أذكر خطة أوروغواي الاستراتيجية الرائدة لرعاية الأطفال والمراهقين الذين يعيشون في الشوارع في بلدنا. اتّخذت هذه المبادرة في إطار استجابتنا للتعليق العام ٢١ الصادر عن لجنة حقوق الطفل.

ثانيا، إن المجلس الاستشاري والتشاوري التابع لمجلس إدارة المعهد المعني بالأطفال والمراهقين في أوروغواي قد أنشئ بموجب القانون. وعلى أساس القانون، أنشئ حيز تشاركي يتألف من مراهقين، تتراوح أعمارهم بين ١٣ و ١٧ عاما، يقدمون المشورة لمجلس إدارة المعهد. ويتم تعزيز ديناميات الحيز التشاركي، وتعمل بفعالية على إقرار حق الأطفال والمراهقين في التعبير عن آرائهم والاستماع إليهم بشأن المسائل التي تهمهم، وفقا للتعليق العام رقم ١٢ للجنة حقوق الطفل.

وأحد التدابير الأخرى التي نود أن نذكرها هو تعديل المادة ١١ من قانون الأطفال والمراهقين بغية جعل التشريع المحلي المعياري متمشيا مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، والمعايير الدولية المتعلقة بالحماية الشاملة للأطفال والمراهقين الذين يقعون ضحايا العنف بجميع أشكاله.

وختاما، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به، على الرغم من التقدم المحرز في تعزيز حقوق الأطفال وحمايتها. ويجب أن يمثل الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقية حقوق الطفل نقطة تحول وأن يسمح بتجديد التزام الدول بحزم بإعمال تلك الحقوق. وينبغي أن نلتزم بما قالته السلطات العليا لدينا بشأن هذا الموضوع، وهو أن أفضل طريقة للاحتفاء بالاتفاقية يكون من خلال كلمات الأطفال والمراهقين، ربما أكثر من كلماتنا.

السيدة مدللي (لبنان) (*تكلمت بالإنكليزية*): لقد تلقيت هذا الصباح رسالة من تيجاسويني، وهي فتاة في الصف التاسع في مدرسة سانت أنطوني الثانوية في حيدر أباد، بالهند، تدافع عن البيئة وتحاول استمالتي تجاه قضية باسم بلدها. وما هي إلا مثال واحد على الأطفال في جميع أنحاء العالم، على نحو ما ذكرت نائبة الأمين العام أمينة محمد هذا الصباح (انظر

A/74/PV.31)، الذين ينادون ويعملون بشغف لتحقيق أفضل النتائج للعالم – عالمنا.

وبعد مرور ثلاثين عاما على اجتماعنا جميعا لنتكلم بالنيابة عن حقوق الطفل ونعتمد اتفاقية حقوق الطفل، نسمع أصوات الأطفال عالية وواضحة في جميع أنحاء العالم معلنة الرغبة في التغيير. وقد أخبرهم رئيس الجمعية العامة في وقت سابق بأننا نستمع إليهم. وآمل أن يتردد صدى ذلك في جميع أنحاء العالم وأن نستمع إليهم جميعا في كل مكان. ومن المهم أن نتفهم قلقهم، لأنهم هم الذين سيعيشون في المستقبل. وليست لديهم الثقة في أن ما سنتركه لهم مستدام.

وبعد مُضي ٣٠ عاما، ثمة إنجازات لا يمكن إنكارها، على نحو ما قالت المديرة التنفيذية لليونيسيف في وقت سابق. فقد أحرز تقدم بشأن جميع حقوق الأطفال؛ بشأن التعليم، والرعاية الصحية، وانتشالهم من الفقر والتمييز وإساءة المعاملة والاستغلال وعمل الأطفال. ولكن، كما سمعنا في وقت سابق، فإن العمل لم ينته بعد، فالتقدم المحرز بطيء للغاية وثمة ملايين تخلفوا عن الركب. فالملايين من الأطفال يعانون من النزاعات المسلحة؛ والملايين يتعرضون للعنف، وتسلط الأقران، واسترقاق الأطفال، وتشويه الأعضاء التناسلية، والاستغلال، والزواج القسري؛ والملايين منهم لاجئون أو يعيشون تحت الاحتلال، وهم يعانون من العنف في جميع أنحاء العالم.

ويعيد لبنان التأكيد اليوم على التزامه الراسخ بالوفاء بجميع الوعود التي قطعها قبل ٣٠ عاما، عن طريق تهيئة حياة آمنة وأفضل للأطفال بما يتفق مع مبادئ اتفاقية حقوق الطفل. ونغتنم هذه الفرصة لنتقدم بالشكر لمكتب اليونيسيف في لبنان، الذي لا تزال الجهود التي يبذلها ضرورية للدفع بسياسات حماية الطفل على جميع المستويات، من التعليم إلى العنف الجنساني، وزواج الأطفال، وحماية الأطفال، وعمل الأطفال. والشكر موصول لنشطاء المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان المكفولة للأطفال، الذين هم شركاء حقيقيون في الوفاء بالوعود التي تنص عليها اتفاقية حقوق الطفل.

وأقول للممثلين عن الشباب والأطفال هنا في هذه القاعة إنهم أيضا يشكلون الأمل في تحقيق السلام، السلام الذي لم يحققه العالم لهم حتى الآن. إنهم الأمل في الغد الذي نتطلع إليه، عندما يحققون نتائج أفضل مما حققناه في أي وقت مضى ويقطعون شوطا أبعد مما كنا نظن أن بمقدورنا قطعه.

وأود أن أختتم كلمتي باقتباس من الشاعر اللبناني خليل جبران:

”أولادكم ليسوا لكم.

أولادكم أبناء الحياة المشتاقة إلى نفسها.

أنتم تستطيعون أن تمنحوهم محبتكم، ولكنكم لا تقدرون أن تغرسوا فيهم بذور أفكاركم.

لأن لهم أفكارا خاصة بهم.

وفي طاقتكم أن تصنعوا المساكم لأجسادهم ولكن نفوسهم لا تقطن في مساكنكم.

فهي تقطن في مسكن الغد، الذي لا تستطيعون أن تزوروه حتى ولا في أحلامكم“.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): إن اتفاقية حقوق الطفل، التي اعتمدت في الدورة الرابعة والأربعين للجمعية العامة، تشكل التزاما تاريخيا بالأطفال في جميع أنحاء العالم، وتضطلع بدور هام في تعزيز حقوقهم وحمايتها. وبعد ثلاثين عاما، لا نزال نرى عشرات الملايين من الأطفال يعيشون في أتون الحرب والفقر والمرض. ولا يزال تحقيق رؤية الاتفاقية مهمة شاقة.

إن الأطفال هم أمل الدول والأمم ومستقبلها. ويجب أن ينظر المجتمع الدولي في قضية الأطفال من منظور استراتيجي،

حيث إنهم هم من سيحملون راية التنمية البشرية. ويشكل القيام بذلك أقصى درجات مسؤوليتنا من أجل الأجيال القادمة.

ويجب، أولا، أن نكفل التسوية السلمية للمنازعات، وتهيئة بيئة سلمية لتحقيق النمو الصحي للأطفال. فالنزاعات المسلحة تسببت في وفاة أو إعاقة ٠٠٠ ١٢ طفل في عام ٢٠١٨، وهو عدد لم يسبق له مثيل. ولذلك فإن أنجع وسيلة لحماية الأطفال هي منع نشوب النزاعات وتسويتها. وما برحت الصين منذ وقت طويل تنادي بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية من خلال الحوار والمشاورات. وتؤمن الصين بأن على المجتمع الدولي أن يساعد حقا البلدان في حالات النزاع من أجل حماية الأطفال ودعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ومجلس الأمن من أجل حماية الأطفال في النزاعات المسلحة.

ثانيا، يجب أن تفي الحكومات بمسؤولياتها الأساسية. ويجب أن تنظر البلدان إلى نماء الأطفال باعتباره مسؤولية هامة وأن تحمي حقوقهم، استنادا إلى الواقع المعيش. وقد أدمجت الصين نماء الأطفال في برامجها الأوسع نطاقا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، نظرا لالتزامها بمبدأ إعطاء الأولوية للأطفال. وقد وضعنا بالتتالي ثلاث خطط عمل وتنفيذها، وهي الخطط المعروفة باسم برنامج الصين الوطني لنماء الطفل، واعتمدت قوانين هامة بشأن حماية حقوق الطفل، بما في ذلك قوانين جمهورية الصين الشعبية بشأن حماية القصر، وجنوح الأحداث، والأحكام المتعلقة بالحصول على المعلومات الإلكترونية الشخصية للطفل وحمايتها، وجميعها جزء من نظام قانوني متطور في هذا المجال.

ثالثا، يجب أن نعمل على تعزيز حقوق الطفل وحمايتها من خلال التنمية. فالتنمية هي أساس حل جميع المشاكل. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعجل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ لتوفير أساس متين، وضمان حماية حقوق الطفل. وقد حققت قضية الأطفال في الصين إنجازات تاريخية بالاستفادة من التنمية على مدى ٧٠ عاما منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية والإصلاح الذي أدى إلى انفتاح الصين على مدى ٤٠ عاما الماضية. فقد تمت تلبية احتياجاتهم من الغذاء والملبس تلبية كاملة. ولا تزال صحتهم آخذة في التحسن، مع انخفاض معدل وفيات الرضع إلى ٦,١ لكل ٠٠٠ ١ طفل في عام ٢٠١٨. كما يتحسن تعليمهم تحسنا مطردا. فما برح التعليم الإلزامي لتسع سنوات يطبق بشكل شامل في جميع أنحاء البلد، بينما يتلقى الأطفال في التبت ومنطقة شينجيان الجنوبية المتمتعة بالحكم الذاتي ١٥ عاما من التعليم المجاني.

رابعا، يجب أن نضاعف عملنا لدعم الأطفال الضعفاء حتى لا يتخلف أحد عن الركب. وما برحت الحكومة الصينية تولي أهمية دائما لمساعدة أضعف الفئات، مثل الأطفال المرضى والأيتام وذوي الإعاقة والمشردين والأطفال ”المتخلفين عن الركب“. وتتصدى الحكومة بحزم للجرائم المرتكبة ضد الأطفال، بما في ذلك العنف والإيذاء والاتجار. وما فتئنا نعمل باستمرار على توسيع نطاق التغطية لتوفير رعاية الطفل وزيادة عدد مؤسسات رعاية الطفل من خلال نظام شامل لحماية رفاه الطفل. وحيث إن التأهيل يتيح فرصة ثانية للحياة، فمنذ عام ٢٠١٤ ساعدت الصين ٠٠٠ ١٢٥ طفل يتيم من ذوي الإعاقة بالجراحات التأهيلية.

وستواصل الصين الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية والمشاركة في التعاون الدولي للنهوض بقضية الأطفال على مستوى العالم.

السيدة نسيبة (الإمارات العربية المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الرئيس على عقد اجتماع اليوم الرفيع المستوى بمناسبة الذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل.

أود أن أتكلم عن جميع الفتيات والفتيان الحاضرين هنا اليوم، لأنهم، شأنهم في ذلك شأن أقرانهم من الفتيان والفتيات في جميع أنحاء العالم الذين ربما كانوا يشاهدوننا، هم سبب

وجودنا جميعا هنا اليوم. ويستمتع ابني ليث دائما بالقدوم إلى الأمم المتحدة لرؤيتي وأنا أتكلم، ولكنه يشكو من أن لغة الأمم المتحدة عسيرة على الفهم. وأنا سأحاول تغيير ذلك اليوم.

قبل ٣٠ عاما، عندما كان معظم أمهات وآباء الأطفال الحاضرين هنا هم أنفسهم – بمن فيهم أنا – أطفالا، اتفقت جميع بلدان العالم على ما يلزم الأطفال كي يشعروا بالأمان والسعادة شأنهم شأن الأطفال الحاضرين. وفي العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم، ليست لدى أطفال من أمثال أولئك الحاضرين هنا الفرصة للذهاب إلى المدرسة. وبدلا من ذلك، فإنهم يذهبون للعمل مع والديهم في المزارع أو في المصانع أو يساعدون في تربية إخوتهم وأخواتهم الأصغر سنا. ولا يحصل الكثير من هؤلاء الأطفال على الفحوص الطبية أو الفيتامينات التي يحتاجونها أو اللقاحات، التي يعني الحصول عليها زيارة مملة إلى الطبيب بالنسبة للأطفال الحاضرين، ولكنها تعني الإصابة بأمراض مؤلمة بالنسبة للأطفال الذين لا يحصلون عليها.

وفي العام الماضي، كان حوالي ٢٥٨ مليون طفل تتراوح أعمارهم بين ستة و ١٧ عاما غير مقيدين في المدارس. ومن المحتمل ألا تطأ أقدام ١٢ مليون طفل في جميع أنحاء العالم اليوم، معظمهم من البنات، داخل مدرسة على الإطلاق. وهناك ١٤٩ مليون طفل ليسوا طوالا كما ينبغي نتيجة توقف نموهم لأنهم لا يجدون ما يكفيهم من الطعام.

ولكي نبدأ التفكير في تلك المشاكل، وقعنا جميعا قبل ٣٠ عاما اتفاقا هنا في هذه القاعة في نيويورك ونص ذلك الاتفاق على أن هدفنا هو معاملة جميع الأطفال، من الفتيان والفتيات وحيثما كانوا وأيا كانت اللغة التي يتكلمونها، على قدم المساواة. ونص الاتفاق على ضرورة أن يشعر الأطفال جميعا بالأمان وأن يكبروا في محيط من الحب والسعادة والفهم، وعلى حقهم في التعليم وفي أن يعيشوا حياة صحية بصرف النظر عن مكان مولدهم. وقد عملنا بشكل أفضل خلال السنوات الثلاثين تلك. وبفضل منظمات مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، لم يعد أي من الأطفال الحاضرين هنا يخافون من مرض مثل شلل الأطفال الذي كان في السابق يحرم ملايين الأطفال من القدرة على المشي أو يؤدي إلى ما هو أسوأ.

ويعمل بلدي، الإمارات العربية المتحدة، على ضمان استمرارنا في تحسين حقوق الأطفال. وفي عام ٢٠١٦، أصدرا قانونا لحماية الطفل، يُعرف باسم قانون وديمة. إن وديمة فتاة صغيرة علمتنا، نحن الكبار، في بلدي أننا بحاجة إلى قوانين أقوى لحماية جميع الأطفال وكفالة تمكنهم من الذهاب إلى المدرسة والطبيب وتمكنهم من أن يشبوا متحررين من العوز والخوف.

ونحن بحاجة أيضا إلى كفالة حصول الأطفال في البلدان الأخرى على تلك الحقوق وهذه الحرية أيضا. وخلال السنوات الثلاث المقبلة، سينفق بلدي ١٠٠ مليون دولار على تحسين المدارس والتعليم من أجل ٨٧٠ مليون طفل في ٨٩ بلدا مختلفا. وأنا أعلم لأي مدى يمكن أن يجعل تسلط الأقران في المدارس الأطفال خائفين من الذهاب إلى المدرسة. ولهذا السبب، نعمل مع اليونيسف لوقف تسلط الأقران في مخيم للاجئين في الأردن وفي سورية حتى لا يضطر أولئك الأطفال الذين أُجبروا على الفرار من منازلهم لأن يواجهوا تسلط الأقران أيضا.

ويرى بلدي أن الاتفاق الذي وقعناه قبل ٣٠ عاما أكثر أهمية من أي وقت مضى وأن الأطفال الحاضرين هنا اليوم، والملايين أمثالهم في جميع أنحاء العالم، ينبغي أن يلهمونا لكفالة ألا نخذلهم.

السيد راي (نيبال) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئيس على عقد اجتماع اليوم الرفيع المستوى للاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل. لقد كان اعتماد الاتفاقية معلما آخر في تطور حقوق الإنسان، وهن معلم لم يكن مجرد مصدر إلهام لنا ولكنه ألزمنا بالترويج لوضع خطط وسياسات شاملة للجميع وتقوم على الحقوق من أجل أطفالنا.

وقد أحرزنا بعض التقدم في الاستثمار في الرعاية الصحية لأطفالنا وتغذيتهم وتعليمهم، فضلا عن حمايتهم من العنف وسوء المعاملة وضمان سلامتهم وأمنهم. وعلى الرغم من هذه الإنجازات، لا يزال عدد هائل من الأطفال، حتى اليوم، يعانون. وتزداد معاناتهم تعقيدا لأسباب عديدة، من بينها آثار تغير المناخ والهجرة والإرهاب والجرائم الإلكترونية. وتستدعي هذه التحديات التآزر والتعاون على الصعيد العالمي.

ويكفل دستور نيبال حقوق الطفل باعتبارها حقوقا أساسية. وأدمجت نيبال المبادئ الأساسية للاتفاقية المتمثلة في عدم التمييز ومصالح الطفل الفضلى وبقاء الطفل ونماؤه واحترام آراء الطفل في قوانينها، وكذلك في سياساتها وبرامجها. وسنت حكومة نيبال قانون الطفل المُحدث في عام ٢٠١٨، والذي يعترف بأن الأطفال من فرادى أصحاب الحقوق ويكفل حمايتهم ورفاههم.

وإلى جانب ذلك، توفر سياستنا الوطنية المتعلقة بالأطفال والخطط الدورية والبرامج والترتيبات المؤسسية على جميع مستويات الحكم – الاتحادية والإقليمية والمحلية – حماية خاصة وضمانات للأطفال، تمشيا مع أحكام الاتفاقية. وقد حقق التنفيذ الفعلي لمبادراتنا، مثل مجانية التعليم والتحصين المجاني وتقديم الدعم للأطفال في المجتمعات المحلية المتخلفة ومراعاة هياكل الحكم المحلي لاحتياجات الطفل، نتائج مشجعة. فعلى مر السنين، تمكنا من خفض معدل وفيات الأطفال والوفيات النفاسية إلى ٣٩ حالة وفاة لكل ١ ٠٠٠ مولود حي و ٢٣٩ حالة لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي. وقد تم تجريم كل الممارسات الخاطئة في المجالين الاجتماعي والثقافي في ظل وجود التزام ثابت بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد الأطفال في البلد.

في الختام، إن الأطفال هم مستقبلنا. ومن ثم، تلتزم نيبال بالاستثمار في أطفالنا وتمكينهم من بناء نيبال أفضل، بما يحقق رؤيتنا ”نيباليون سعداء ونيبال مزدهرة“.

السيدة زابيا (إيطاليا) (*تكلمت بالإنكليزية*): ترحب إيطاليا بهذا الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة، الذي يتيح لنا التركيز على الذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل.

في أيلول/سبتمبر الماضي، شعرنا بالفخر لانضمامنا إلى التعهد العالمي الطوعي الذي أكد من جديد التزامنا الجماعي بالتنفيذ الكامل والفعال للاتفاقية. وإيطاليا طرف في اتفاقية حقوق الطفل منذ عام ١٩٩١، وكذلك في بروتوكولاتها الإضافية ذات الصلة. وفي عام ٢٠١٢، صدقنا على اتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وفي عام ٢٠١٧، خلال آخر مدة عضوية لنا في مجلس الأمن، روجنا لاتخاذ القرار ٢٣٨٨ (٢٠١٧) لمكافحة الاتجار بالأشخاص، والذي تناول على وجه التحديد مسألة حماية القصر. وتشكل حقوق الأطفال في النزاعات المسلحة أيضا أولوية بالنسبة لنا، ونحن نؤيد تأييدا تاما ولايتي الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف ضد الأطفال والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح.

ويمثل التنفيذ الكامل لاتفاقية حقوق الطفل أحد الأهداف الأساسية لأنشطتنا للتعاون الدولي. وتشكل رعاية الأطفال ونماؤهم مصدر إلهام للعديد من مبادراتنا في مجالات الصحة والتعليم والإدماج الاجتماعي.

إننا نستثمر في البرامج التي تُعنى بالنطاق الأوسع لتنمية الطفل، وذلك بهدف تحسين الظروف المعيشية للأطفال وحمايتهم بشكل أفضل من أي شكل من أشكال سوء المعاملة وزيادة فرص حصولهم على رعاية الطفولة المبكرة والتعليم والتنمية، مع دعم رفاه أمهاتهم، من مرحلة الحمل وحتى مرحلة الأمومة. إيطاليا هي جهة مانحة وشريكة منخرطة، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف. وما زلنا ملتزمين بدعم الشركاء الرئيسيين في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، مثل اليونيسيف وصندوق الأمم

المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي، وغيرها من البرامج التي تخدم الأطفال.

قبل ٣٠ عامًا، وبالبناء على الزخم الفريد الذي أوجدته الاتفاقية واقتناعا بضرورة تسريع تنفيذها، عرضت إيطاليا أن تنشىء أول مركز دولي لتنمية الطفل يُكرس للبحوث والحلول الخاصة بالأطفال. ومنذ ذلك الحين تستضيف إيطاليا مركز أبحاث ”إينوشنتي“ التابع لليونيسيف في مدينة فلورنسا، وموّلته باستمرار، وهو المركز الذي أُنيط به ولاية الإسهام في المنظومة العالمية الناشئة للأخلاقيات المتعلقة بالطفل. يقع المركز في مبنى عمره ٦٠٠ عام ومكرّس تاريخياً لرعاية الأطفال، وهو مستشفى إينوشينتي، الذي يُعتبر أقدم مؤسسة في العالم تعمل بشكل مستمر على رعاية الأطفال.

وقد خصصت إيطاليا هذا العام موارد إضافية لتسليط الضوء على دور المركز بمناسبة الذكرى السنوية الثلاثين للاتفاقية. وأود أن أشير إلى مهرجان أفلام اليونيسيف – إينوشينتي، وهو أول مهرجان سينمائي دولي مخصص بالكامل لتمثيل الطفولة في العالم، مع التركيز بشكل خاص على الشطر الجنوبي من العالم، وافتتاح سلسلة مؤتمرات بعنوان ”عقول قيادية من أجل الأطفال والشباب“، بمشاركة متكلمين رفيعي المستوى من حكومات ومنظمات دولية وأوساط أكاديمية والقطاع الخاص، ومن الأطفال بطبيعة الحال.

تدرك إيطاليا أن هناك الكثير الذي يتعين القيام به، وهي على استعداد للارتقاء إلى مستوى هذا التحدي. نحن ملتزمون التزاما تاما بمواصلة وتكثيف جهودنا، بالتعاون مع الدول الأعضاء الأخرى ومنظومة الأمم المتحدة، من أجل مساعدة الأطفال على الاستمتاع بطفولتهم في مجتمعات مسالمة وشاملة للجميع.

الرئيس بالنيابة: بذلك نكون قد استمعنا إلى آخر المتكلمين في هذه الجلسة. نواصل الجزء العام غدا في الساعة العاشرة صباحاً في هذه القاعة للاستماع إلى باقي المتكلمين.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.